CD/PV.1289

11 June 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والثمانين والمائتين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد مُحسن **نظيري أسل** .....(جمهورية إيران الإسلامية)

GE.15-03526(A)

1503526

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أُعلِن افتتاح الجلسة العامة ١٢٨٩ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن نبدأ عملنا، أود أن أودع زميلنا السفير هايريونغ كوون (جمهورية كوريا)، وأتمنى له النجاح والتوفيق في مهمته الجديدة.

واسمحوا لي أن أبدأ كلامي بالإعراب عن تقديري لجميع الوفود التي ساهمت في مناقشتنا العامة السابقة بشأن برنامج العمل. لقد أجرينا مناقشة قيمة وبناءة جداً وتبادلنا الآراء بشأن برنامج العمل، بشكل رسمي وغير رسمي على حد سواء، وأعربت الدول الأعضاء خلال تلك المناقشة عن مواقفها الوطنية فضلا عن السبل الممكنة للتغلب على المشاكل التي يواجهها برنامج العمل. ومنذ جلستنا العامة السابقة، واصلنا عقد مشاورات ثنائية غير رسمية بشأن برنامج عمل المؤتمر. وخلال مشاورات الأسبوع الماضي، تدارسنا نهوجا مختلفة ولاحظنا أن ثمة توجها لدى الوفود نحو تفضيل اتباع نهج عملي. وسأواصل مشاوراتي لاستكشاف أفضل السبل للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

وكما ذكرتُ في جلستنا الأخيرة، فإن موضوع جلسة اليوم هو تنشيط مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أستغل وقت الكلام المتاح لي كي أتكلم لبرهة بصفتي الوطنية لأعرب عن آراء بلدي بشأن تنشيط المؤتمر. ففي رأينا، إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الدولية الوحيدة في ميدان نزع السلاح هو أحد العناصر الهامة في آلية نزع السلاح التي أنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. فالمؤتمر هيئة معروفة جدا في مجال دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وله سجل نبيل من الإنجازات الرئيسية في ميدان الصكوك الملزمة قانونا في مجال نزع السلاح. والطابع الفريد لجدول أعماله وتشكيله ونظامه الداخلي يجعله هيئة استثنائية في ميدان مفاوضات نزع السلاح والأمن الدولي. وأنشأت الدورة الاستثنائية الأولى آلية نزع السلاح. وإذا كانت ثمة حاجة لمواجهة التحديات التي تعيق فعالية تلك الآلية، فليس لدينا أي خيار آخر سوى اتباع المسار الصحيح، ألا وهو الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح. والموقف المعلن لدول حركة عدم الانحياز هو أنه ينبغي عقد دورة استثنائية رابعة، ولكن ما زال يتعين توجيه الدعوة إلى عقدها.

وفي غضون ذلك، تغيرت البيئة الأمنية الدولية تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة. ولوحظ فيض من الطلبات الداعية لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. ومنح أعضاء المجتمع الدولي الأولوية الرئيسية والقصوى لنزع السلاح النووي، وينبغي للمؤتمر أن يولي الاهتمام الواجب لهذه الأولوية. والدور الفعال الذي يضطلع به المجتمع المدني تدريجيا في مسائل الأمن ونزع السلاح هو حقيقة واقعة، وتزايد عدد وتنوع الدول التي تهتم اهتماما نشطا بمختلف جوانب نزع السلاح النووي بات حقيقة ثابتة. ويفرض ذلك ضغوطا على المؤتمر ويثير توقعات لدى المجتمع الدولي. ويحتمل أن تؤدي المسارات الحالية الموازية للمؤتمر

إلى تقويضه بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة في مجال نزع السلاح. ولذا فمن المهم جدا تعزيز وتنشيط المؤتمر من خلال استئناف أعماله الموضوعية، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

وفي رأينا، فإن المشكلة الرئيسية لهذه الهيئة ليست مشكلة إجرائية بل مسألة جوهرية متجذرة في انعدام الإرادة السياسية لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ولذا فإن تنشيط المؤتمر ينبغي ألا يركز على الإصلاحات الإجرائية بل على خلق الزخم لتعزيز الإرادة السياسية للعمل الموضوعي على نزع السلاح النووي.

وأعود الآن إلى البند المطروح للنقاش اليوم. وكما تعلمون، سيتيح هذا الاجتماع للوفود فرصة لإبداء آرائها بشأن مسألة ذات أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، فإنني مهتم جدا بسماع مواقف الوفود بشأن مسألة تنشيط المؤتمر، ويشمل ذلك أيضا دراسة السبل والوسائل الكفيلة بضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة في أعمال المؤتمر.

وأعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في التعليق على هذه المسألة. أعطي الكلمة لسفير زمبابوي باسم مجموعة الـ ٢١.

السيد مانزو (زمبابوي) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، يشرفني أن أدلي ببيان عام باسم مجموعة الـ ٢١. وقبل ذلك، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى باسم مجموعة الـ ٢١ عن تقديرنا العميق للأسلوب القدير والماهر الذي تديرون به شؤون المؤتمر.

وتود مجموعة الـ ٢١ أن تؤكد مرة أخرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح الذي تنبثق ولايته من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وأن تؤكد أيضاً أهمية الحفاظ عليه عن طريق تعزيز طابع هذه الهيئة ودورها وغرضها. ويجب أن نشدد على الحاجة إلى مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط أعمال المؤتمر والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف الأعمال الموضوعية بما يشمل، في جملة أمور، المفاوضات على نزع السلاح النووي.

وفي رأي الأغلبية العظمى في المجتمع الدولي وأعضاء مؤتمرنا، تظل الأولوية القصوى هي نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. وتكرر مجموعة الـ ٢١ الإعراب عن قلقها العميق من الخطر الذي يمثله على بقاء البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وإذ تؤكد المجموعة التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. وينبغي منح الأولوية القصوى لمسألة الشروع في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه، في إطار زمني محدد.

وتؤكد المجموعة من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعبر عن عزمها على تشجيع نهج تعدد الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذين المجالين. وترحب المجموعة بالدعوة إلى عقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، باعتباره مساهمة ملموسة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتشجّع المجموعة جميع الدول على المشاركة بنشاط على أعلى مستوى في ذلك الاجتماع الهام.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجددا أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتحيط علما بالعمل المتواصل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي كلفته الجمعية العامة بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتأمل في أنه سيساهم في نزع السلاح النووي أو المفاوضات النووية في مؤتمر نزع السلاح.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجددا أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تؤكد المجموعة مجددا الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا يقدم ضمانات فعلية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، بوصفها مسألة ذات أولوية عالية. وتعرب المجموعة عن قلقها من عدم تحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ورغم الطلبات التي قدمتها منذ فترة طويلة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بهدف تلقي ضمانات ملزمة قانونا. وهذه المسألة تثير قلقا أكبر لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تلقت تهديدات نووية ضمنية أو صريحة من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما يتعارض مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولذا فإن مجموعة الـ ٢١ تعرب عن خيبة أملها من أن المؤتمر لم يستطع الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علما بمختلف الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر، بما يشمل برنامج العمل المعتمد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ الذي لم ينفذ، وجميع الجهود والمقترحات اللاحقة المتعلقة ببرنامج العمل، بما في ذلك تلك المقدمة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢ و١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ التي لم تعتمد.

وتؤكد المجموعة مجددا أن ثمة ضرورة ملحّة لأن يقوم المؤتمر باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يستند إلى جدول أعماله، مع الأخذ في الحسبان المصالح الأمنية لجميع الدول والتعامل مع جملة أمور تشمل المسائل الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقا للنظام الداخلي.

وعلاوة على ذلك تعتقد المجموعة بأن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على وجود البيئة السياسية الملائمة، مع مراعاة المصالح الأمنية الجماعية لجميع الدول.

وتعرب المجموعة عن بالغ القلق إزاء استمرار انعدام توافق الآراء في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بشأن تنفيذ البرنامج المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وخصوصا بشأن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية العليا، ومع ذلك تؤكد المجموعة مجددا دعمها للدعوة مبكراً إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتعرب عن قلقها العميق من عدم توجيه الدعوة بعدُ إلى عقد الدورة.

وتكرر مجموعة الـ ٢١ تأكيد أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتأسف بشدة للتأخر في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق ذلك الهدف.

وتقر المجموعة بأهمية مواصلة المشاورات بشأن مسألة إمكانية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح؛

وتواصل المجموعة أيضاً تقديم الدعم لتعزيز التفاعل بين المؤتمر والمجتمع المدني في ميدان نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، تمشيا مع طابع المؤتمر بوصفه منتدى للتفاوض.

وتقر مجموعة الـ ٢١ بأن الحاجة ما زالت تقتضي أن تكون للأمم المتحدة قدرة بحثية مستقلة ومحايدة وموضوعية بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح، مع إعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ينبغي أن يحقق إمكاناته، لا سيما بالنظر إلى أن جذوره تعود إلى الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومن المهم الحفاظ على استقلالية المعهد وحياده في أداء دوره المتمثل في توفير أبحاث متعمقة وطويلة الأجل بشأن مسائل نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير زمبابوي على البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٢١. والمتكلم التالي على القائمة هو شميد، سفير سويسرا.

السيد شميد (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مهامكم. وقد وصلتم إلى جنيف في الآونة الأخيرة، فإذا بكم تترأسون بالفعل مؤتمر نزع السلاح وتواجهون مهمة صعبة تتمثل في جعل أعضائه يعتمدون برنامجاً للعمل. ويشكل ذلك تحديا هائلا لا بد من مواجهته من أجل مستقبل المؤتمر.

فتنشيط المؤتمر مسألة بالغة الأهمية. وينبغي أن يكون المؤتمر قادرا على الوفاء بولايته المتمثلة في التفاوض بشأن الصكوك المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن الجمود المطول الذي أصاب هذه الهيئة يهدد مستقبلها ويبعث على القلق بوجه خاص، كما يتبين من الاهتمام الذي توليه الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة في آن واحد لهذه المسألة منذ عدة سنوات. ولذلك، فإننا نشكركم على اتخاذ قرار بتخصيص هذه الجلسة لهذه المسألة الحاسمة.

وكما سبق أن قلنا في مناسبات عدة، لا شك أن اعتماد برنامجٍ للعمل سيكون أفضل سبيل لتنشيط هذا المحفل. ولذلك، لا يسعني إلا أن أشيد بالالتزام الذي أبديتموه إزاء هذا التحدي، لا سيما بتخصيص جلسة الأسبوع الماضي لبرنامج العمل.

واسمحوا لي أولا أن أقول بضع كلمات عن موقف بلدي من هذه المسألة. فسويسرا لا تزال ترى أن المؤتمر يمكن أن يؤدي دورا حاسما في التصدي للتحديات الملحة المتعلقة بالأمن على الصعيدين الدولي والوطني وعلى صعيد الأمن البشري. ونأمل أن يشرع المؤتمر في المفاوضات، فيَفي بذلك بولايته ويضع حدا للمشاكل التي ابتلي بها لفترة طويلة جدا.

وقد أضحى اعتماد برنامجٍ للعمل وتنفيذه من التحديات الرئيسية التي يتعين على الأعضاء مواجهتها بأكبر قدر من الالتزام. والنهج الذي يتبعه بلدي إزاء هذه المسألة هو نهج براغماتي مقرون بالمرونة عند الاقتضاء. وسويسرا على استعداد للمشاركة في المفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، ولكنها مهتمة أيضا بمعالجة المسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في كيفية وضع برنامج للعمل.

وما فتئ مضمون برنامج العمل يشكل مسألة محورية. وقد طُرحت مرة أخرى في الآونة الأخيرة إمكانية استخدام برنامج مبسط. ونحن نرى أن هذه الفكرة مثيرة للاهتمام، ما دام الغرض من هذا البرنامج هو جعلنا أقرب إلى التفاوض. كما أثيرت في مناسبات مختلفة إمكانية فصل اعتماد برنامج للعمل عن الولايات المخصصة لمسائل محددة. وهذه المقترحات تستحق، في رأينا، أن تُدرس بمزيد من التعمق.

وعملية اتخاذ القرار فيما يخص برنامج العمل تشكل مسألة هامة أخرى تحتاج إلى مزيد من البحث. وينبغي لنا أن نتساءل ما إذا كان من الممكن ومن المستصوب تحقيق مزيد من الاستمرارية في تنفيذ برنامج العمل من سنة إلى أخرى، وإذا كان الأمر كذلك، ففي ظل أي ظروف يمكن تحقيق ذلك. ويبدو من الضروري أيضا إجراء مناقشة بشأن تطبيق قاعدة توافق الآراء على القرارات الإجرائية، مثل اعتماد برنامج العمل. فقاعدة توافق الآراء تضمن بشكل واضح مراعاة المصالح الأمنية المشروعة للدول أثناء المفاوضات. وكون هذه القاعدة باتت تستخدم بصورة منهجية للحيلولة دون اعتماد برنامجٍ للعمل أمر يستعصي علينا فهمه.

ووفدي مقتنع بأن عدم إحراز أي تقدم في المؤتمر لا يعود حصرا إلى عوامل خارجية وغياب الإرادة السياسية. فهناك أوجه قصور مؤسسية، ومعالجة بعضها قد يساعدنا على التوصل إلى توافق الآراء الذي طال انتظاره بشأن برنامجٍ للعمل يتسم بالقوة ويجري تنفيذه، قبل كل شيء.

وفي البيان الذي أدليت به في ٢٤ أيار/مايو، في أعقاب الحلقة الدراسية التي نظمتها إندونيسيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن استكشاف سبل كسر الجمود الذي أصاب المؤتمر، شددتُ على مدى أهمية أن يعالج المؤتمر مسألة أساليب عمله، لأنها ترتبط

ارتباطا وثيقا بقدرتنا على توليد الإرادة السياسية للمضي قدما. وبعبارة أخرى، يجب أن تؤدي أساليب عمل المؤتمر إلى تيسير، لا عرقلة، العمليات السياسية. وينبغي أن تجعل إجراءات المؤتمر الجهود الرامية إلى بناء توافق في الآراء أمرا أسهل، لا أن تزيد من صعوبته.

وفي البيان الذي أدليت به، أعربت أيضا عن اقتناعي بأن مؤتمر نزع السلاح يحتاج إلى الشروع في عملية استعراض منظمة وشاملة لطرائق عمله بغية تحسين أداء هذه الهيئة. واسمحوا لي أن أوضح أفكاري حول هذه المسألة.

أولا وقبل كل شيء، ما المقصود بعبارة ''استعراض منظَّم''؟ فهناك عدد من الخيارات والنُهُج الممكنة التي تتبادر إلى الذهن.

إن العملية التي توجت بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر في عام ١٩٩٠ بشأن أدائه لأعماله بطريقة محسنة وفعالة (CD/1036) تستند إلى نهج التدرج. وقد استُهلت بقيام المؤتمر بإنشاء فريق غير رسمي مؤلف من سبعة من رؤساء الوفود الذين يعملون بصفتهم الشخصية لدراسة مختلف جوانب هذه المسألة. ولما آن أوان معالجة هذه المسألة، عُقدت مشاورات غير رسمية مفتوحة بقيادة سفير باكستان.

ومن النهج الأخرى الممكن اتباعها تعيين منسق خاص لبحث أساليب عمل المؤتمر وسبل تحسينها. ومرة أخرى، هناك سوابق. فقد تم تعيين منسقَيْن خاصين في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ لبحث مسألة أداء المؤتمر لأعماله بطريقة محسنة وفعالة، واستعراض جدول أعماله، وللنظر في توسيع عضويته. وأجرى هذان المنسقان الخاصان أعمالهما من خلال مشاورات ثنائية واجتماعات غير رسمية مفتوحة.

ويتمثل نهج ثالث محتمل في إنشاء هيئة فرعية للمؤتمر، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٣ من النظام الداخلي، إما في شكل لجنة فرعية خاصة أو فريق عامل.

ويثير استعراضٌ منظم لأساليب عمل المؤتمر سؤالا بالغ الأهمية بخصوص المواضيع التي يتعين تناولها. ولئن كان من الواضح أن هذه المسألة ينبغي أن تُطرح عند بدء الاستعراض، أود أن أدلي ببعض التعليقات في هذه المرحلة الأولية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشدد على أن هذه العملية لن يكون الهدف منها، من وجهة نظرنا، وضع قاعدة توافق الآراء موضع تساؤل. فيبدو أن هذه القاعدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤتمر وبالمسألة الأمنية الحساسة بشكل خاص، وإن كانت تبدو للكثيرين منا شديدة التقيد في كثير من الأحيان. ولذلك، فإن استعراض أساليب عمل المؤتمر ينبغي ألا يكون الغرض منه التشكيك في قاعدة توافق الآراء ذاتها. بيد أن الاستعراض يمكن أن يسعى إلى تحديد كيفية التشجيع على الامتناع إلى حد ما عن استخدامها، لا سيما فيما يتعلق باعتماد برنامج للعمل، كما ذكرتُ آنفا.

وهناك عدد من المواضيع المتعلقة بأساليب عملنا التي تستحق مزيدا من المناقشة. فمن شأن الطريقة التي نتناول بها برنامج عملنا والعناصر المختلفة المتصلة بهذه المسألة التي سبق أن أشرت إليها أن تحتل مكانة بارزة في أي استعراض منظَّم. بيد أن عناصر أخرى أيضا تتبادر إلى الذهن.

ويستحق جدول الأعمال والبنود المدرجة فيه على الأرجح مزيدا من المناقشة. وعدم إيلاء المؤتمر نفس القدر من الاهتمام لبعض قضايا نزع السلاح الأساسية أمر ينبغي النظر فيه.

ويلزم أيضا، فيما يبدو، مواصلة بحث مسألة مدة ولاية الرئيس والمعلومات المتوافرة عما إذا كان النهج الحالي ييسر اعتماد برنامج للعمل أو يؤدي إلى زيادة تعقيده.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن يتناول أي استعراض منظم مسألة توسيع عضوية المؤتمر ومشاركة المجتمع المدني – التي ذكرتموها أيضا. فهل يمكن لتوسيع عضوية المؤتمر أن يؤدي إلى تغيير ديناميته مع العمل في نفس الوقت على تعزيز شرعيته ومصداقيته؟ وينبغي أيضا عقد مناقشة حول ما إذا كانت زيادة مشاركة المجتمع المدني تساعد على تنشيط المؤتمر من خلال توفير زخم جديد.

وهذه القائمة ليست شاملة بأي حال من الأحوال، وهناك في الواقع مواضيع أخرى تستحق مزيدا من المناقشة. ويتطلب تحديد العناصر التي ينبغي معالجتها، فضلا عن الشكل الذي ينبغي أن يتخذه أي استعراض منظم على وجه التحديد، تبادلا للآراء، وهو ما نود أن نراه. ويبدو من الواضح أن بدء استعراض من هذا القبيل أمر مناسب وضروري في الوقت الراهن، بالنظر إلى حالة الجمود التي أصابت المؤتمر واحتمال أن يساهم هذا الاستعراض في تنشيطه. ولذلك آمل أن تحظى هذه المبادرات بالدعم اللازم.

سيدي الرئيس، يبدو أن معالجة هذه المسائل التي ذكرتها للتو أمر في غاية الأهمية لمستقبل هذا المؤتمر ولتعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح. والكثير منا على استعداد لبحث هذه المسائل بمزيد من التعمق. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمرنا، السيد قاسم – جومارت توكاييف، ناشد مؤتمر نزع السلاح أن يركز على عملية التنشيط، بسبل منها إجراء إصلاحات تكون قادرة على توليد إرادة سياسية أقوى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير سويسرا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس. وسفيرة الجمهورية التشيكية هي المتكلمة التالية في القائمة، وسوف تتكلم باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى المؤتمر عملا بالمادة ٣٤ من النظام الداخلي.

السيدة سيكوينسوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، التي تمثل ٤٢ بلدا من جميع مناطق العالم. وقد كانت بعض تلك البلدان حاضرة عند تأسيس المؤتمر

في عام ١٩٧٩؛ وانتظر بعضها أكثر من ٢٠ عاما قبل أن تصبح أعضاء كاملة العضوية. وتعد جميع بلدان المجموعة من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والصكوك التي تفاوض بشأنها هذا المحفل الموقر ومحافل التفاوض بشأن نزع السلاح التي سبقت مؤتمر نزع السلاح. وتعد معظم بلدان المجموعة من الأطراف في معاهدات دولية أخرى لنزع السلاح، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا إنما يدل على الالتزام القوي من جانب جميع بلدان المجموعة بالنهوض بالجهود المبذولة على الصعيد العالمي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وأود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لقيامكم بعقد هذه المناقشة بشأن إعادة تنشيط أعمال المؤتمر في هذه اللحظة المناسبة للغاية. كما نقدر عزمكم على مواصلة مناقشة مسألة توسيع عضوية المؤتمر فضلا عن مشاركة المجتمع المدني. وتود الدول المراقبة أن تغتنم هذه الفرصة لتعرض وجهات نظرها.

ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء الجمود الطويل الذي أصاب المؤتمر وعجزه حاليا عن الشروع في الأعمال الفنية. كما نشعر بخيبة الأمل لأن الأعضاء ليس بمقدورهم اتخاذ الخطوة الأولى لتمكين المؤتمر من استئناف مسيرته. وجميع الدول المراقبة متفقة على أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط المؤتمر، حيث إنه لا يزال غير قادر على الاضطلاع بولايته، التي تتمثل في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

فتنشيط أعمال المؤتمر عمليةٌ متعددة الأبعاد تتطلب توفر إرادة سياسية قوية وإيجاد حلول توفيقية وبذل جهود دؤوبة. ويتمثل أحد العناصر الحاسمة في هذه العملية في توسيع عضوية المؤتمر. ونحن نأسف لأنه منذ عام ١٩٩٩، عندما جرى توسيع عضوية المؤتمر لآخر مرة، لم يُتخذ أي إجراء آخر بشأن العضوية، على الرغم من أن النظام الداخلي (المادة ٢) ينص على استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة. كما أننا نأسف لعدم تخصيص أي مناقشة رسمية أو غير رسمية لموضوع توسيع العضوية منذ عام ٢٠٠٢، عندما تم تعيين المنسق الخاص الأخير، زميلنا البلغاري بيتر كولاروف. لذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى التفكير في توسيع عضوية المؤتمر. ولهذا الغرض، فمن شأن تعيين منسق خاص – أو حتى منسق يعمل تحت مسؤولية الرئيس – وبدء نقاش منظَّم أن يعودا بفوائد من شأنها أن تزيد من فرص نجاح المؤتمر. وترى الدول المراقِبة أن التطورات التي تطرأ على البيئة الأمنية العالمية ينبغي التفكير فيها على النحو الواجب في سياق التمثيل المناسب للدول في المؤتمر. ونود أن نساهم في الحيلولة دون أن يصبح المؤتمر في خبر كان وأن يفقد جدواه بالنسبة للجميع.

وفي رأينا، ينبغي للمؤتمر أن ينظر بجدية في الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام توكاييف في شباط/فبراير ٢٠١٢. ويتطلب أيضا تنشيط المؤتمر القيام بإصلاح إجرائي وتقييم أداء المؤسسات الحالية. ونحن مقتنعون بأن إجراء مناقشة مفصلة ومنظمة لمقترحات ملموسة بشأن تنشيط أعمال المؤتمر، من قبيل المقترحات التي قدمها زميلنا السويسري، من شأنه أن يعزز مشروعية هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الفريد من نوعه في هذه الأوقات العصيبة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفيرة الجمهورية التشيكية على البيان الذي أدلت به باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في المؤتمر. والمتكلم التالي هو سفير آيرلندا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (آيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد البلدان التالية هذا الإعلان: كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا.

ولدينا إيمان راسخ بأن النهج المتعدد الأطراف حيال مسائل الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار هو أفضل وسيلة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وندعم بقوة الأمم المتحدة والعمل الفعال في إطار متعدد الأطراف. فقد أصبح وجود نظام يعمل على نحو سليم أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب التهديدات الجديدة المحدقة بالأمن الدولي. وبما أننا جميعا ندرك أن المشاكل الأمنية العالمية اليوم تتطلب حلولا تقتضي التعاون في إطار متعدد الأطراف، فقد حان الوقت لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف وتنشيطها.

وما زالت حالة الجمود القائمة في مؤتمر نزع السلاح تقلقنا بالغ القلق. فالمؤتمر، وفقا لولايته، يؤدي دورا حاسما في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. ويتوقف أمر تعزيزه واستعادة الدور المركزي الذي يضطلع به في تمتين نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف على جميع الدول الأعضاء. وقد أصبح تنشيطه ملحا أكثر من أي وقت مضى.

وأود أن أعيد التأكيد على التزامنا القوي تجاه مؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح في المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته، ندرك أن اعتماد برنامج عمل سيقتضي جهدا سياسيا مستمرا. وإذا ما استمر هذا الجمود، سيركّز النقاش بصورة متزايدة على خيارات أخرى تتيح للدول إحراز تقدم في عدم الانتشار ونزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف. ونحن نعترف بالشواغل الأمنية لجميع الدول، ولكننا، في الوقت نفسه، نؤمن إيمانا راسخا بعدم جواز إساءة استعمال قاعدة توافق الآراء. ونناشد بالتالي جميع الوفود إلى المؤتمر أن تبدي ما يلزمنا جميعا من المرونة إن أردنا تجاوز حالة الجمود التي طال أمدها.

ونرى أن بدء العمل الموضوعي فورا من خلال اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه بناء على الوثيقة CD/1864 من أهم الأولويات بالنسبة للمؤتمر. وينبغي للمؤتمر أن يستأنف عمله من دون تأخير. ونحن في أمس الحاجة إلى إحراز تقدم متعدد الأطراف بشأن المسائل الحاسمة المدرجة في جدول أعمالنا منذ وقت طويل، وإلى قيام المؤتمر بما أُنشئ لأجله.

وفي ما يتعلق بالبيان الذي أدلى به للتو سفير الجمهورية التشيكية باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، نود أن نؤكد من جديد تمسكنا منذ فترة طويلة بتوسيع عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع العضوية وندعم بقوة تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر.

ونقدر كذلك أيما تقدير التنسيق الوثيق والمستمر للرئاسات الست، الذي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في عملنا.

وتمشيا مع مشاركتنا المجتمع المدني، فإننا نحرص أيضا على استكشاف سبل تعزيز صوت المنظمات غير الحكومية وربط معاهد البحوث بأعمال المؤتمر.

ونحيط علما بالبيان الذي أدلى به للتو سفير سويسرا والذي يتضمن مقترحات بشأن عملية منظمة تهدف إلى استعراض أساليب عمل المؤتمر. ونحن نتطلع إلى سماع المزيد عن هذه الأفكار، أو الأفكار الأخرى التي قد يقدّمها أعضاء المؤتمر، طالما أنها لن تصبح بديلا عن العمل الحقيقي الذي ينبغي أن يقوم به المؤتمر.

الرئيس: أود أن أشكر ممثل آيرلندا على بيانه الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. المتكلم التالي ممثل فرنسا.

السيدة تانغ (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): السيد الرئيس، إن فرنسا تؤيد تماما البيان الذي أُدلي به قبل قليل باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي الآن ببضعة تعليقات باسم فرنسا.

وتلتزم فرنسا بنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف بطريقة فعالة بما يؤدي إلى نشوء عالم أكثر أمنا باتخاذ خطوات متوالية نحو نزع السلاح العام والكامل. ويجب أن تعمل في بلوغ هذا الهدف الطويل الأجل جميع المؤسسات التي تتألف منها "آلية نزع السلاح"، وهي مؤتمر نزع السلاح – المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن الاتفاقات الملزمة قانونا – وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولم يعد بوسعنا تجاهل حالة الجمود التي تؤرق المؤتمر. فهذه الحالة ليست صحية، ونحن نشاطر جلّ الوفود الحاضرة مشاعر الإحباط التي أعربت عنها إزاء الوقت الضائع والموارد المهدورة.

وإن طبيعة هذا الجمود سياسية في المقام الأول. وثمّة "توافق في الآراء ينقصه رأي واحد" للبدء في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، نود أن تُجرى هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، الذي أُنشئ لهذا الغرض. وبالنسبة إلينا، لقد حان الوقت لوضع مبادرة من شأنها أن تسهم إسهاما حقيقيا في الأمن الجماعي. بيد أننا ينبغي ألا نمتنع عن التفكير في سبل تحسين عمل منتدانا. ومن السليم أن تُعرض أفكارٌ للنظر فيها، كتلك التي قدّمها أميننا العام في شباط/فبراير ٢٠١٢ والتي قدّمتها سويسرا اليوم.

وترى فرنسا أنه ينبغي الحفاظ على قاعدة توافق الآراء، وإن أُسيئ استخدامها أحيانا. فهذه القاعدة تعتبر ضمانا لمشاركة جميع أولئك المهتمين بشؤون نزع السلاح في المفاوضات، مطمئنين إلى أن مصالحهم الأمنية المشروعة ستحترم. كما تكفل إنفاذ الاتفاقات المتفاوض عليها من جانب جميع الجهات التي اعتمدتها. وعليه، تمثل قاعدة توافق الآراء، بالنسبة إلينا، شرطا مسبقا لفعالية تعددية الأطراف.

ولكن يبدو أنه على مر السنين حرّفت الممارسة قاعدة توافق الآراء، فتحوّلت إلى وسيلة تعرقل التقدم. فالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار ما ينبغي أن يتم تلقائيا بغياب أي اعتراض صريح، مما يسمح بتقدم العمل. وتوافق الآراء حالة فكرية، تفترض بذل كل طرف الجهود اللازمة للقيام بتنازلات متبادلة. ولكن، للأسف، أدّت الممارسة في المؤتمر إلى الانحراف تدريجيا عن فكرة توافق الآراء صوب الإجماع، وهو مفهوم تقييدي أكثر اتساما بالطابع الرسمي. وعلاوة على ذلك، يطبّق شرط الإجماع هذا على جميع القرارات في كل مرحلة من مراحل الإجراء، بصرف النظر عما إذا كانت هذه القرارات إجرائية أو موضوعية الطابع، وبغض النظر عن أهمية المسألة النسبية.

وينبغي النظر أيضا في دور الرئيس. فليس هناك من هيئة تعمل بفعالية بموجب قاعدة توافق الآراء دون أن تكون لها رئاسة قادرة على المبادرة إلى التقريب بين المواقف والتوسط من أجل تحقيق التوافق. وإذا نظرنا إلى تاريخنا والفترة – منذ أمد طويل جدا – التي تفاوض فيها المؤتمر بفعالية بشأن معاهدات شديدة الأهمية، كان هذا الدور منوطا برؤساء الأفرقة العاملة. ولهذا السبب استطاع المؤتمر، في الجلسات العامة، العمل بسلاسة بتناوب الرئاسة شهريا.

ولكننا في الوقت الحاضر نعمل فقط في جلسات عامة. ويبدو من الصعب على رئيس المؤتمر أن يعطي المحفل الزخم اللازم في غضون شهر واحد فحسب، وبالتالي سرعان ما يُبدي النظام حدوده. وفضلا عن ذلك، تقلّصت صلاحيات الرئيس على مر السنين بسبب تفسيرات النظام الداخلي التي ازدادت ضيقا أكثر من أي وقت مضى.

ومن الواضح أن بعض المسائل الإجرائية هامة جدا، من قبيل إنشاء الأفرقة العاملة. وبما أن برنامج العمل يرمي إلى إنشاء أفرقة عاملة، وهو الذي يحدد بالتالي البدء الفعلي للمفاوضات ويوجّهها إلى حد ما عن طريق الولايات، فهو وثيقة حساسة. وأنا أقرّ بذلك.

ولكن عندما لا يتعدّى الأمر تنظيم المناقشات المواضيعية العامة بموجب جدول الأعمال المعتمد في بداية السنة، وبالنظر إلى أننا لدينا جدول أعمال، فهل من المعقول أن نتبع نفس الشكليات وأن نسعى إلى الحصول على موافقة صريحة في المؤتمر؟ وبالمثل، هل أن مثل هذه الإجراءات ضرورية حقاً عند دعوة خبراء خارجيين إلى تقديم عروض، ولا سيما إذا ما كانوا من أسرة الأمم المتحدة؟ وينبغي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على سبيل المثال، أن يكون قادرا على الكلام في اجتماعاتنا بمرونة أكبر.

وتستفيد جميع المنتديات المتعددة الأطراف الفعالة، عند الاقتضاء، من تقارير أو معلومات تقدمها أمانة محايدة: ليس في المسائل المتعلقة بالجوانب اللوجستية لتنظيم الاجتماعات فحسب، وإنما أيضا في ما يتّصل بالمسائل الموضوعية. فمجلس الأمن، على سبيل المثال، لا يتردد في أن يطلب إلى الأمانة العامة إعداد تقارير تتناول مواضيع متنوعة. وينبغي أيضا أن تكون أمانة مؤتمرنا قادرة على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر أهمية.

وأخيرا، ينبغي أن نستجيب للطلبات المشروعة الواردة من العديد من الدول الساعية للانضمام إلى هذا المنتدى. وبالطبع، تتفهّم فرنسا بوجه خاص الطلبات المقدمة من دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المناطق الأخرى في العالم. وبالتالي، فإننا نؤيد زيادة محدودة في عدد الأعضاء شريطة إقامة توازن عادل بين عدد الدول المزمع استقباله وزيادة فعالية هذا المنتدى.

السيد الرئيس، تلكم هي السبل التي نرى من الواجب استكشافها لتحسين أداء المؤتمر. وسيكون ذلك أفضل من السعي إلى التحايل على المؤتمر من خلال إنشاء هياكل موازية، وهو ما لن يخدم قضية نزع السلاح.

وإذا ما حدث هذا السيناريو، سنعرف بوضوح ما الذي نفقده من دون أن نعرف ما الذي سنكتسبه لقاء ذلك. سنفقد الهيئة الدائمة الوحيدة التي أناط بها المجتمع الدولي مهمة القيام بمفاوضات نزع السلاح، والمنتدى الوحيد الذي يضم جميع الدول ذات القدرات الرئيسية في أكثر المجالات حساسية، وأخيرا سنفقد الوجود المستمر، هنا في جنيف، لخبراء في كل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، يقدّمون خبرة لا توجد في أي إطار آخر متعدد الأطراف.

الرئيس: أشكر ممثلة فرنسا على بيانها. والمتكلم التالي هو ممثل آيرلندا.

السيد جاكسون (آيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن آيرلندا ترحب بهذه الفرصة التي تسمح لها بأن تحدد أراءها وأن تستمع إلى آراء وأفكار الوفود الأخرى بشأن موضوع تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وإننا نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وإن آيرلندا لطالما اعتقدت أن إقامة نظام متعدد الأطراف يتسم بالقوة والفعالية هو أنسب طريقة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وإقامة نظام قوي ولديه القدرة على الاستجابة هو أمر يعود بالنفع على جميع الدول ومواطنيها. وقد كانت آيرلندا لأجل طويل وستظل داعية لنزع السلاح بوصفها مساهمة رئيسية في تحقيق السلام والأمن.

وعلى غرار وفود عديدة، تعرب آيرلندا عن الانزعاج لأن هذا المؤتمر، الذي يعد عنصراً أساسياً من عناصر آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، لم يكن قادراً على تعزيز سجل إنجازاته المبهر لأكثر من عقد من الزمن.

ووفقاً لما أشرتم إليه في الخطاب الافتتاحي الذي أدليتم به، سيدي الرئيس، أمام المؤتمر في ٢٨ أيار/مايو، فإن نجاح المؤتمر هو مسؤولية جماعية. وقد أكد أيضاً على ذلك في الأسبوع الماضي سفير إندونيسيا، السيد ويبويو، الذي نوه بضرورة أن يسهم أعضاء المؤتمر بنصيبهم من العمل والمسؤولية.

ومسألة تنشيط أعمال المؤتمر قد نوقشت أثناء عام ٢٠١٢، وأدلى ببيان عدد كبير من الدول الأعضاء. وفي الحلقة الدراسية التي نظمتها إندونيسيا مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ١٥ أيار/مايو من هذا العام، كان هناك حضور على نطاق واسع للغاية. ويعتقد وفد بلادي بأن هناك اهتماما كبيرا في تنشيط هذا المؤتمر كي يتمكن من العودة إلى العمل الذي أسنده إليه المجتمع الدولي، ألا وهو: التفاوض بشأن وضع صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح.

وأفاد العديد من الوفود خلال مناقشة العام الماضي عن تنشيط المؤتمر بأن أفضل سبيل لتنشيط المؤتمر هو استئناف العمل الموضوعي. وإن وفدي يوافق تماما على ذلك. وفي الوقت ذاته، يرى من المجدي أن ننظر في أساليب عملنا لمعرفة ما إذا كانت مناسبة للمهمة التي أُسندت إلينا.

ويمكن أن يبيّن التفكير بإمعان في السبل التي اخترنا اتباعها للعمل أن هناك مجالا للتحسين، ولإدارة أعمالنا بمزيد من الكفاءة والفعالية. وينبغي أن تسهم أساليب عملنا في تحقيق النتائج وألا تكون، كما يقال أحيانا، سببا في عدم التوصل إلى نتائج.

ولا يتوقع وفدي أن يوفر لنا النظر في أساليب عملنا حلاً سريعاً يسمح لنا على الفور باستئناف العمل الموضوعي، ولكننا نرى أن الوقت قد حان للبدء بهذه العملية.

أما فيما يتعلق بالمساهمات الأولية، فإن وفدي يود الاقتراح بأن نسعى لزيادة المشاركة الفعالة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ومع أن عبء التفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية يقع على عاتقنا نحن الدول، فإن إسهامات الخبراء من خارج الدبلوماسية يمكن أن تكون إسهامات نفيسة. ويمكن لأوساط المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية أن توفر لنا الخبرات التقنية والمعلومات، وأن تساعدنا من خلال أنشطة التوعية التي تنفذها في التوصل إلى فهم أعمق للمسائل التي نتناولها.

وإن آيرلندا لطالما أكدت على أن تكون عضوية هذا المؤتمر مفتوحة لجميع الدول الراغبة في الانضمام إليه. وهي تؤمن إيمانا راسخا بأن من شأن ذلك أن يعود بالفائدة على المؤتمر وأن يعزز هذا العنصر من عناصر آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونرى أن تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية هذه الهيئة ينبغي أن يحدث على سبيل الاستعجال.

وستظل آيرلندا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن النظام المتعدد الأطراف يحقق النتائج. وقد أشار إلى ذلك وزير دولتنا لشؤون التجارة والتنمية في الأسبوع الماضي، في نيويورك، أثناء حفل التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة قائلاً: "إن [هذا النظام] هو إنجاز هام لمنظومة الأمم المتحدة وإثبات لصحة الأسلوب الجماعي لإنجاز الأعمال. وإنه قدم الجواب للذين يشكون في قدرة الأمم المتحدة على إنجاز ولايتها الأساسية المتمثلة في المساهمة في إرساء السلم والأمن العالميين. ويضفي اسم الأمم المتحدة شرعية فريدة ولا نظير لها".

وفي بداية هذا العام، اقترح الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكاييف، في معرض إعادة تأكيد التزامه بالمؤتمر، أن "يتبع المؤتمر سبلاً تمكنه من إعطاء زخم جديد للتحرك المجدي". وإن وفد بلدي يعتبر الاستعراض المنظم لأساليب عملنا أحد هذه السبل التي ينبغي لنا استكشافها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل آيرلندا على بيانه. والمتكلم التالي هو ممثل هولندا.

السيد فيرستيدين (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بأن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

وترى هولندا أن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح ما يزال الموضوع الهام الذي ينبغي لنا أن نواصل تناوله في محاولة لإيجاد مخرج من المأزق الحالي الذي آلت إليه آلية نزع السلاح. وإن هذا الأمر لن يكون سهلاً. ففي الأسبوع الماضي، ناقشنا في هذه القاعة آفاق وضع برنامج عمل للمؤتمر. وأكدت هذه المناقشة مرة أخرى ما نواجه من صعوبات في اعتماد وتنفيذ برنامج من هذا القبيل. وإن وقتاً طويلاً قد مضى منذ أن اضطلع المؤتمر بالفعل وآخر مرة بولايته وهي التفاوض على معاهدات نزع السلاح. والآن، وبعد انقضاء ١٥ عاما دون أن يحقق المؤتمر أية نتائج، نرى أنه يتلاشى ببطء ويفقد مصداقيته.

وليس الركود في عمل المؤتمر هو السبب الأبرز لشعورنا بالإحباط، وإنما عدم إحراز تقدم ملموس إزاء النهج المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي. وينبغي ألا يكون الحفاظ على المؤتمر هدفنا الرئيسي: بل إحراز تقدم حقيقي. ولذلك، نرى أن اللوم لا يوجه للمساعي المبذولة لبدء مناقشة نزع السلاح في محافل أخرى، إنما للوضع الراهن في مؤتمر نزع السلاح في حد ذاته الذي يعد المسؤول عن ذلك. وما زلنا نعتقد بأن للمؤتمر دوراً يمكن أن يؤديه، ونحن مستعدون للقبول بنهج بديلة. ومن حيث المبدأ، نحن مهتمون بجميع الاحتمالات التي يمكن بالفعل أن تدفعنا إلى الأمام. وإن المحفل الذي تجري فيه مفاوضات من هذا القبيل هو، في رأينا، أمر أقل أهمية.

وفي معرض البحث عن سبل لتشغيل آلية نزع السلاح من جديد، إننا نرحب بالفرصة المتاحة اليوم لمناقشة مسألة إعادة تنشيط المؤتمر. وفي الجلسة ٦٧ للجنة الأولى، قدمنا، مع سويسرا وجنوب أفريقيا، المقرر ٥١٩/٦٧ لإبقاء مسألتي تنشيط المؤتمر والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح مدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى لهذا العام.

وإننا مستعدون لمناقشة الأفكار والاقتراحات التي قدمتها سويسرا بشأن النظر في أساليب عمل المؤتمر ومناقشتها، بما في ذلك إجراءاته ومبادئه التشغيلية التي تضع قيودا ثقيلة على هذه الهيئة. وننظر بعين الرضا إلى الأفكار والاقتراحات التي يمكن أن تساعدنا على التوصل بمزيد من السهولة إلى توافق في الآراء في هذا المحفل يمكننا من بدء العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

وينبغي لنا أن نناقش الطريقة التي نتناول بها برنامج العمل في المؤتمر. ورأي هولندا في هذا الشأن عملي. فنحن نرى أن الاتفاق على برنامج للعمل ليس هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لبدء العمل الموضوعي البناء. وبرنامج العمل هو مجرد أداة، وأداة تمكينية في أفضل الأحوال. والهدف من ذلك هو أن نباشر العمل في المؤتمر بشأن مسألة نزع السلاح النووي. وهذا يعني أن نبدأ المفاوضات بشأن صكوك مجدية من شأنها أن تعزز تلك القضية.

وإنني، في هذا الصدد، أؤيد تماماً الملاحظات التي أدلى بها سفير إندونيسيا في الأسبوع الماضي والتي تفيد بأن المسؤولية عن ضمان اعتماد وتنفيذ برنامج للعمل ينبغي ألا تقع حصراً على عاتق رئاسة المؤتمر، بل أن تكون مسؤولية مشتركة يتحملها جميع أعضاء المؤتمر. ولا يمكننا، إلا بالعمل معاً، أن نحرز تقدما حقيقيا صوب اعتماد برنامج العمل وتنفيذه لاحقاً.

وينبغي لنا أيضاً أن نناقش نظامنا الداخلي بشأن برنامج العمل. وإذا توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل، فإن نظامنا الداخلي ينص حاليا على أن يكون هذا البرنامج صالحا لمدة سنة واحدة فقط. وهذا يعني أننا نضطر كل عام لخوض العملية المؤلمة ذاتها من جديد، مع الاحتمال بألا نتفق مرةً ثانية. ولذلك، ينبغي لنا أن ننظر في إمكانية تمديد صلاحية برنامج العمل.

وثمة مسألة أخرى يمكن أن نناقشها هي ما إذا كان من الممكن أن نعزز عملنا في المؤتمر بإطالة فترة الرئاسة على النحو الذي اقترحه كل من إندونيسيا وسويسرا. ولئن كنت أرى مزايا في إطالة مدة الرئاسة، من حيث الحفاظ على المعارف وتوفير المزيد من الوقت للتفاوض على برنامج العمل، فإنني أرى كذلك عيوباً، مثل عندما يتعلق الأمر بالعبء الذي تفرضه رئاسة طويلة المدة على الوفود الصغيرة. والفكرة الأخرى التي يمكن لنا أن نناقشها بشأن الرئاسة هي ما إذا كان المؤتمر يمكن أن يستفيد من رئيس منتخب.

وثمة مسألة تستحق أيضاً المناقشة هي توسيع نطاق المشاركة وتعزيز الانخراط في العمل مع المجتمع المدني في المؤتمر. هل يمكن للمجتمع المدني أن يضطلع بدور نشط داخل المؤتمر كما يفعل في الفريق العامل المفتوح العضوية، على سبيل المثال؟

وتتطلع هولندا إلى مواصلة النقاش بشأن الموضوع الهام المتعلق بتنشيط العمل في كل من المؤتمر والجمعية العامة. ونأمل أن تجري هذه المناقشة بطريقة شفافة وشاملة وبروح من العمل نحو تحقيق النتائج. ونأمل أيضاً أن يؤدي هذا النقاش في نهاية المطاف إلى إزالة العقبات التي تعرقل الآن عملية البدء بمفاوضات حقيقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل هولندا على بيانه. والمتكلم التالي هو سفير بلغاريا.

السيد بيبركوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إلى جانب البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، والذي يؤيده وفدي تأييدا تاما، أود أن أذكر بإيجاز المسائل الرئيسية العديدة التي

تعتبرها بلغاريا مهمة والتي تتعلق بالطريقة التي يمكن لنا من خلالها أن نجعل من جديد مؤتمر نزع السلاح محفلا فنياً قادراً على إجراء المفاوضات من جديد.

ورغم حالة الجمود التي طال أمدها في المؤتمر، ما تزال بلغاريا ملتزمة التزاما ثابتا بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددي الأطراف. وما نزال نؤمن بتعددية الأطراف بوصفها الآلية الوحيدة الموثوقة لإيجاد الحلول الطويلة الأجل للشواغل الأمنية لكل دولة. والمرة الأخيرة التي أصدر فيها المؤتمر نتيجة موضوعية كانت منذ أكثر من ١٥ عاما. والمرة الأخيرة التي قام فيها أعضاء المؤتمر بمناقشة واعتماد نظامه الداخلي كانت قبل أكثر من ٢٠ عاما مضى. وإن عدداً من التحديات الأمنية الجديدة قد غيرت بشكل لا رجعة فيه برنامج الأمن العالمي منذ ذلك الحين.

ولم يتغير المؤتمر ونظامه الداخلي. فهل ما زال المؤتمر كما أنشئ في عام ١٩٧٩ قادراً على المناقشة والإلهام بالقدر اللازم من الثقة التي تجعل الوفود تجلس معا وتتفاوض؟ وهل النظام الداخلي للمؤتمر وعضويته ما زالا يواكبان وقائع القرن الحادي والعشرين وتحدياته؟ قد يكون الجواب على هذين السؤالين سلبيا إذا حكمنا استناداً إلى نتائج أعمال المؤتمر طوال السنوات الخمس عشرة الماضية.

السيد الرئيس، لقد طلبتم منا أن نشاطركم آراءنا بشأن مسألة التنشيط. والقاموس يفيد بأن عبارة "التنشيط" تعني جعل الشيء الذي يتلاشى أو يضعف قوياً وناجحاً من جديد. فهل يعني ذلك أننا نعتبر هذا البرنامج قد أخفق تماما؟ إن بلغاريا ما تزال تولي أهمية كبيرة لعمل هذه الهيئة بوصفها المنتدى الوحيد من نوعه للتفاوض على نزع السلاح. ولهذا السبب، نفضل مناقشة الطريقة التي من خلالها يمكننا أن نجعل المؤتمر تنفيذياً وفق ما تنص عليه ولايته، بدلا من مناقشة تنشيط أعماله.

وربما ينبغي إعادة النظر في الآليات التي يوفرها المؤتمر لدوله الأعضاء كي تعالج بفعالية مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وأساس هذه الآليات هو النظام الداخلي؛ والقوة الدافعة هي الإرادة السياسية. وينبغي أن يعملا معاً في مسارين متوازيين وفي نفس الاتجاه. والتحديات العالمية والشواغل الوطنية التي تنتظرنا في عالمنا المعاصر لا تتطلب من كل دولة أن تكون فعالة فحسب، وإنما أن تعمل أيضا جنبا إلى جنب مع الجميع. وهذا يعني تقديم التنازلات والتوصل إلى حلول توفيقية. وهذه التنازلات والحلول التوفيقية تتطلب إرادة سياسية. ولم يحدث فعليا أي تغيير كبير للنظام الداخلي منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. وآخر مرة نوقش فيها النظام الداخلي للمؤتمر وحدّث بشكل طفيف كان في أواخر الثمانينات، وقد أسفر عن صدور القرار الوارد في الوثيقة CD/1036 في عام ١٩٩٠. وفي هذا السياق، من المثير للدهشة أن بعض الدول الأعضاء في المؤتمر تعتبر النظام الداخلي الحالي صالحاً تماماً لواقع القرن الحادي والعشرين ولا يعتبرونه جزءا من الجمود الحالي.

وإن بلغاريا تؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي لنا أن نركز اهتمامنا على الإجراءات الداخلية للمؤتمر. فعلى سبيل المثال، قد ننظر في تعديل الممارسة الحالية المتمثلة في كيفية اختيار رئيس المؤتمر. وتفيد تجربتنا، كما أكدتها بيانات عديدة أدلي بها على مر السنين، بأن الرئاسة لمدة شهر لا تتيح الوقت الكافي للعمل الجوهري أو لتعميق دراسة المشاكل وإيجاد الحلول الممكنة لها. ونود أن نكرر مقترحات الأمين العام للمؤتمر التي تفيد بالنظر في خيارات مثل تولي رئاسة المؤتمر لفترة أطول والتناوب عليها فيما بين المجموعات الإقليمية.

وإن وفد بلادي يثمن عاليا الجهود التي بذلها جميع رؤساء المؤتمر طوال السنوات الخمس عشرة الماضية والتزامهم بإجراء جولات واسعة من المشاورات مع الأعضاء في محاولة منهم لإيجاد أرضية مشتركة واعتماد برنامج للعمل. ومع ذلك، نعتقد بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد من المشاركة المباشرة في وضع برنامج عملها. ولماذا لا نحاول تغيير الممارسة الحالية المتمثلة في صياغة برنامج عمل المؤتمر خارج هذه القاعة؟ فالمسؤولية عن الاتفاق على برنامج العمل تقع على عاتق الدول الأعضاء، وينبغي عدم نقلها إلى الرئيس. فدور الرئيس هو تيسير العملية وليس بالتأكيد أن يضطلع بالمسؤولية الكاملة عن صياغة برنامج العمل. ولماذا نتفاوض على التقارير السنوية في الجلسة العامة، ولا نضع برنامج عمل باتباع نفس الإجراء؟

ولم تكن الإرادة السياسية لأسلافنا عندما أسسوا المؤتمر هي إنشاء نادٍ مغلق. وقد كان من المتوخى أن توسع العضوية عند إنشاء هذا المنتدى. وقد حدث ذلك مرات عديدة ويجب أن يتواصل. وينبغي أن يكون للمؤتمر صلة بواقع القرن الحادي والعشرين، وأن يثبت أيضا شرعيته من خلال عضويته. ويمكن للمرء أن يتساءل دائماً عما إذا كان من الإنصاف ترك دول أعضاء في الأمم المتحدة خارج المؤتمر مع أن من المحتمل أن لبعض منها سجلا أفضل في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار من سجل بعض الدول الأعضاء في المؤتمر. وهل يمكن أن نعتبر هذا الأمر مشروعاً؟ ونعتقد أنه ينبغي تعديل النظام الداخلي بطريقة تسمح بتوسيع عضوية المؤتمر باتباع إجراء يتسم بالمزيد من المرونة. وقد حان الوقت للجمع بين الإرادة السياسية وإجراء استعراض داخلي لإجراءات المؤتمر. دعونا نتجاوز التركات الذهبية ونثبت أن التعددية ما زالت هامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير بلغاريا على بيانه. المتكلم التالي هو سفير زمبابوي الذي سيدلي ببيان ثان باسم مجموعة الـ ٢١.

السيد مانزو (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان مع التركيز على نزع السلاح النووي باسم مجموعة الـ ٢١.

تؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وتشدد المجموعة في هذا السياق أن أولى أولوياتها على جدول أعمال المؤتمر هي نزع السلاح النووي.

وتعرب المجموعة من جديد عن قلقها العميق إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطر على بقاء البشرية. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استخدامها وانتشارها قائما.

وتعرب المجموعة من جديد عن موقفها الذي أعلنت عنه في بياناتها السابقة إلى المؤتمر، وتشير إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح)، وإعلان مؤتمر قمة طهران المعقود في عام ٢٠١٢، والوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز. ونشير في هذا الصدد، إلى أن أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم ١ لعام ١٩٤٦، الذي اتخذ بالإجماع، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦ إلى وجود التزام بالسعي بنية صادقة إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وأعاد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ أيضا تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

وفي حين تلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، تعرب من جديد عن قلقها العميق إزاء بطء التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي، وعدم إحراز هذه الدول لأي تقدم نحو تحقيق هدف التخلص الكامل من ترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تفضي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ويتطلب ذلك تجديد الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي من أجل التعجيل بإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. ونأمل أن تغتنم جميع الدول كل الفرص لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الاجتماع المقبل الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون تأخير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها واستخدامها، وتدمير تلك الأسلحة، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه، في إطار زمني محدد.

وتشدد المجموعة في هذا الصدد على أنه ينبغي تطبيق المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق واللارجعة على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران مترابطان جوهريا ومتعاضدان.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بجميع جوانبه، ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة عناصر يكمل بعضها بعضا، وينبغي العمل عليها، حيثما أمكن ذلك، في آن معا، تعزيزا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبانتظار أن تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر على صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي التي تتبناها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول التي تضع مبررات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وعليه، هناك حاجة فعلية وملحة في هذا الصدد إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات الأمنية بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر العودة إلى استخدام تلك الأسلحة في يوم من الأيام وتيسير عملية التخلص منها. وتشير المجموعة في هذا الصدد إلى دعمها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٥/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والمعنون "تخفيض الخطر النووي"، وكذلك قراريها ٤٦/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والمعنون "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية".

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يفترض أن يساهم في جملة أمور منها عملية نزع السلاح النووي. وتعيد المجموعة التأكيد على أن بلوغ أهداف المعاهدة بالكامل سيتطلب التزاما مستمرا من جانب جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تمسكها بتشجيع النهج المتعدد الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٦٦ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والمعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

وتشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مداولات الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ التي جرت في الفترة ما بين ٢٢ نيسان/أبريل و٣ أيار/مايو ٢٠١٣ في جنيف. وتدعو دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة إلى التنفيذ الكامل

للتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ أحكام القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة من جديد أهمية التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وتحيط علما بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وافقت على تقديم تقارير بشأن تعهداتها المتصلة بنزع السلاح النووي إلى اللجنة التحضيرية في دورتها عام ٢٠١٤، وأن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ سيقيم ويدرس الخطوات المقبلة للتنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة.

وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها العميق إزاء التأخير الطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، وتحث الجهات الثلاث الراعية للقرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بالكامل دون مزيد من التأخير. وتشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة إلى المقرر الذي اتخذ بناء على توافق في الآراء وورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط تكون خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل، ويعرب عن خيبة أمله الشديدة لعدم عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ حسبما هو مقرر. وتعتبر الدول أن عدم عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ مخالف لنص وروح الاتفاق الجماعي الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي تهدف إلى التنفيذ الكامل للقرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وهي ترفض بقوة العقبات المزعومة التي تذرع بها المنظمون لتبرير عدم عقد المؤتمر في موعده المقرر، وتعرب عن القلق الشديد لأن المؤتمر لم يعقد بعد. وتحث الأمين العام للأمم المتحدة والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي على عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير لتفادي أي تداعيات سلبية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة أيضا في هذا السياق إلى إعادة التأكيد في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ على الضرورة الملحة والأهمية لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد المجموعة من جديد استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في عمل المؤتمر، وتود في هذا الصدد الإشارة إلى محتويات الوثائق CD/36/Rev.1، وCD/116، وCD/341، وCD/819، وCD/1388، وCD/1462، وCD/1570، وCD/1571، وCD/1923، وCD/1938، التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ لهذا الغرض.

ونظرا إلى التزام المجموعة القوي بنزع السلاح النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية، تعيد مجموعة الـ ٢١ طرح الخطوات الملموسة التالية:

(أ) إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما قاطعاً بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛

(ب) إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية؛

(ج) اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء حالة التأهب لاستخدام الأسلحة النووية وخفض الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

(د) التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا يقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها؛

(هـ) التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

(و) التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها واستعمالها، وبتدمير تلك الأسلحة، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه، في إطار زمني محدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير زمبابوي على البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٢١. والمتكلم التالي على القائمة هو سفيرة المملكة المتحدة.

السيدة آدمسون (**المملكة المتحدة**) (*تكلمت بالإنكليزية*): المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

سيدي الرئيس، إن تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هو موضوعنا اليوم، ولكني آمل أن يسمح لي الرئيس والزملاء أن أضيف إلى ذلك الموضوع بعض خواطري الشخصية وقد أتممت أربع سنوات في جنيف. لقد كان لي شرف متابعة الإنجازات الهائلة التي تحققت في مجال العمل المتعدد الأطراف، لا سيما خطة العمل التي وضعها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، ثم معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية التي أُبرِمت في وقت سابق من هذا العام. وكنت حاضرة في بداية عملية التشاور الجديدة بين الدول النووية الخمس في عام ٢٠٠٩، وهي العملية التي أعتقد أنها يمكن أن تقودنا بثبات على الطريق إلى "الصفر النووي". ولكنني شاطرت الكثيرين إحباطهم أيضا، عندما منع مؤتمر نزع السلاح أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كافة من تحقيق جميع جوانب خطة العمل التي وضعناها عام ٢٠١٠.

فبعد سنوات عديدة من الجمود، قد يتراءى لنا أن من الأيسر أن نتخلى عن الأمل ونلتمس مسارات جديدة تجاه مسألة نزع السلاح، وهي المسارات التي تبث فينا شعور الارتياح الذي ينبع من رِفقة الأشخاص المقاربين لنا في الفكر، ومن التحكم في الخطة. وإنني أتفهم واحترم مَن يُبدون قدرا هائلا من الحيوية والطاقة كل يوم في سعيهم إلى نزع السلاح النووي. ولكن سؤالي البسيط هو ما إذا كانت الجهود التي تُبذَل خارج مؤتمر نزع السلاح، دون مشاركة

الدول الحائزة للأسلحة النووية، ستسفر عن التفكيك العملي للأسلحة النووية الذي نسعى إليه جميعا. كان سَلَفي، وهو رجل حكيم، يقول لي: ''ليس في مقدورك أن تضعي تشريعا يوفر الأمن''. فالقول بوجوب حظر الشيء لا يزيله من ترسانات الأسلحة بجرَّة قلم.

إلا أن هذا الاختلاف في الرأي لا يعني أنه لا يمكننا أن نجد أرضية مشتركة هنا في المؤتمر. فيمكننا على الأقل أن ننجز بعض المهام اللازمة لتجميع اللبنات التي سيقوم عليها نزع السلاح النووي الحقيقي والكامل. وقد نختلف بشأن تسلسل بعض الخطوات، مثل اختلافنا بشأن اتفاقية الأسلحة النووية، ولكن ليس ثمة خلاف على ضرورة إبرام تلك الاتفاقية باعتبارها خطوة نهائية. وإذا أردنا أن نؤدي عملا مجديا هنا في هذا المؤتمر في جنيف، فيجب أن نأذن لأنفسنا بالعمل بأساليب متباينة.

فأي مناقشة مجدية لمسألة تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ينبغي أن تنظر في الصلات القائمة بين العناصر المختلفة لتلك الآلية. وقد كان من المفترض أن يكون ثمة روابط عضوية بين هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح. فببساطة، ينبغي أن تدور المناقشات في هيئة نزع السلاح، ثم تصدر اللجنة الأولى تكليفا، ومن ثم تجري المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وكما قلت في بيان قدمته العام الماضي، فقد انقطعت تلك الروابط في السنوات الأخيرة. ولكن لا يوجد ما يمنعنا من بدء كل عام للمؤتمر باستعراض القرارات المتعددة التي اتخذناها، وإجراء مناقشة سريعة للأسباب الدافعة أو المانعة لشروعنا في المفاوضات بشأن القضية المعنية. وأعتقد أن عملية من هذا النوع ساعدت على صدور الوثيقة CD/1864 في عام ٢٠٠٩. فقد حددت تلك الوثيقة القضية الأساسية الوحيدة التي كنا جميعا مستعدين لبدء المفاوضات بشأنها في المؤتمر. وأقول لأولئك الذين يسعون إلى تقويض التاريخ الحديث للمؤتمر أو التقليل من قيمة الوثيقة CD/1864، إن كل شخص يحق له أن يكوِّن رأيا خاصا به، ولكن لا يحق له تكوين حقائق خاصة به. فالحقيقة الواقعة هي أن الوثيقة CD/1864 اعتُمدت بتوافق الآراء. وقد اعتُمدت في هذه القاعة. ونتيجةً لأحداث لاحقة وقعت خارج المؤتمر، أصبحت الوثيقة CD/1864 أقل استساغة لدى عضو واحد، ولكن ربما كان أفضل مكان لحل تلك المسائل هو خارج المؤتمر أيضا.

وعودةً إلى الحاضر، فإن وفد بلدي يعتقد أن علة وجود المؤتمر هي التفاوض. ولا يعني هذا أن ننخرط في مناقشة أربع أو سبع قضايا رئيسية إلى ما لا نهاية، وإنما أن ننتقي قضية واحدة يمكن أن تحظى بتوافق الآراء، كما فعلنا في الوثيقة CD/1864، ونبدأ المفاوضات. فمعاهدة تجارة الأسلحة تمثل شاهدا على ما يمكن تحقيقه عندما نختار حماية المفاوضات التي تجري بتوافق الآراء. ومن شأن التفاوض في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يوفر الحماية الاستراتيجية ذاتها. وقد اضطررنا في النهاية إلى الرجوع بمعاهدة تجارة الأسلحة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن علينا ألا ننسى أن العمل الشاق الذي قمنا به والليالي الطويلة التي قضيناها أثناء عملنا على ذلك النص تمَّا تحت ولاية عمل قائمة على توافق الآراء.

وتلك الولاية أمدَّت العديد من الدول المصدِّرة بالحماية التي تحتاج إليها لكي تكون جزءا من عملية الأمم المتحدة. وأعلم أن تلك حقيقة مزعجة، ولكنها الحقيقة. ولذا فإنني لا أقبل الحجة القائلة بأن توافق الآراء لا بد أن يفضي إلى الجمود.

وأسلوب تفاعلنا في هذا المؤتمر هو أحد المجالات التي تستحق اهتماما بالقدر ذاته كقاعدة توافق الآراء، وأنا أرحب بالمدخلات التي حصلنا عليها اليوم من سويسرا، من بين وفود دول أخرى. فليس من الضروري أن نواصل تقديم بيانات شكلية أسبوعا بعد آخر، مكررين المواقف القديمة. وربما كان هذا هو ما أفعله الآن. ولكنني سيسرني أن أخوض نقاشات مع كل واحد منكم ومع المجتمع المدني بطريقة تتسم بقدر أكبر من التفاعل. وكل ما نحتاجه هو الإذن بذلك، ربما مقترنا بمتطوع لقيادة الجلسة. فكما قال الرئيس جون كينيدي قبل ٥٠ عاما من أمس، إذا لم نتمكن من التغلب على خلافاتنا، دعونا على الأقل نجعل العالم مكانا آمنا للتنوع.

ولكل شخص الحق في تأييد قضية أساسية بعينها. وأود أن أكرر هنا والآن تأييدي للتركيز على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فهي إحدى اللبنات التي سيقوم عليها تحقيق هدف الصفر الشامل. وقد أوضحت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والعضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مرارا وتكرارا أننا جميعا على استعداد للشروع في المفاوضات. فأي من القضايا الأساسية الأخرى لا تتمتع بمثل هذا القدر من الدعم الكامل من الدول الخمس جميعا. وإذا كنا بحاجة إلى الانتظار قليلا قبل بدء العمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، فإن كندا شرعت على الأقل في تحريك عملية يمكن أن تضع الأساس لذلك. وقد قدمت دول أعضاء عديدة آراءها بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى الأمم المتحدة في نيويورك في منتصف الشهر الماضي. والأمم المتحدة حاليا بصدد إعداد تقرير يضم جميع المساهمات، وسيتم وضع نسخ كاملة من جميع الآراء المقدمة على موقعها الشبكي. وهذه المساهمات تهدف إلى وضع معايير للنقاش في إطار فريق الخبراء الحكوميين. وأدرجت دول عديدة آراء بشأن ما يمكن أن يكون عليه شكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتبيَّن من استجابة الأمم المتحدة أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تخطَّت مرحلة الخُطَب والنظريات.

وعما قريب سوف أعود إلى الجامعة محاولةً استيعاب المسألة برمتها. ولا يزال لدي الكثير لأتعلمه، ولكنني تعلمت الكثير أيضا أثناء شغلي لهذا المنصب. ففي معاهدة تجارة الأسلحة، تعلمت أن الفكرة الطيبة يمكن أن تنتشر كالنار في الهشيم إلا أن الشعبية لا تكفي. فعليك أن تقنع الناس بعملية الفكرة، وبعدم تناقضها مع مصالحهم الخاصة، أو أن الفوائد التي ستعود عليهم تفوق المخاطر على الأقل.

ومن الأمور الأخرى التي تعلمتها هو أن الجهات المعنية بنزع السلاح في جنيف صبورة وعطوفة؛ فهي تلفت نظرك بلطف متى أخطأت نقل الموقف البريطاني. وتعلمت أيضا أننا لدينا مجموعة موهوبة جدا من دوائر المجتمع المدني تجيد تجميع أشرطة الفيديو القصيرة لإبراز عبثية

الحياة المتعددة الأطراف. وهذا العمل الإعلامي غير جذاب، وإنما يشمل حبس المرء نفسه في خزانة صغيرة محدِّقا في الأضواء الساطعة التماسا للتنوير عن بُعد. وهذا يشبه حال مؤتمر نزع السلاح بعض الشيء، على ما أظن.

والآن اسمحوا لي أن أختتم بياني بنبرة جدية. أنا لم أتخلَّ عن مؤتمر نزع السلاح، لأنني أعتقد أنه يمكننا أن نجد حلّا وسطا بين حظر الأسلحة النووية التام، الذي يسعى إليه البعض، وحالة الجمود التي نواجهها حاليا. فالتدرج ليس لفظا بذيئا، بل هو ما نقل المملكة المتحدة من أكثر من ٤٠٠ رأس حربي في عام ١٩٧٨ إلى أقل من ١٦٠ رأسا حربيّا الآن؛ وهذا يشكل انخفاضا بنسبة ٦٥ في المائة. وإنه ليس كافيا، بطبيعة الحال، ولكننا قطعا نتحرك في الاتجاه الصحيح. ولعل الخطوة الصغيرة التي يمكن للمؤتمر اتخاذها أثناء انتظارنا بدء المفاوضات بفارغ الصبر هي أن نحدد معا كل من الخطوات أو الشروط التي سيلزم بناء عملية نزع السلاح النووي عليها. ومن المرجح أننا سوف نختلف بشأن التسلسل، ولكن يمكننا على الأقل أن نشرع في إعادة بناء بعض الثقة التي تآكلت داخل المؤتمر والمجتمع الدولي. فإذا راقت لكم الفكرة، ولكن تعذَّر تنفيذها هنا، ارسلوا لي في جامعة هارفرد؛ ولعلي حتى أكتب ورقة بحثية بشأن هذا الموضوع.

"شكرا" جزيلا لكم جميعا: زملائي، وأصدقائي، وشركائي في المجادلات. سأفتقدكم جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفيرة المملكة المتحدة على بيانها. المتكلم التالي على القائمة هو ممثل إكوادور.

السيد أفيليس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، فاسمحوا لي بأن أعرب عن تهانئنا على توليكم هذا المنصب. إن وفد بلدي يعرب عن إيمانه بما لديكم من قدرة وخبرة عظيمتين لتوجيه عمل مؤتمر نزع السلاح، وإنه على يقين من أنكم ستواصلون الجهود والمشاورات اللازمة لإنهاء الجمود الذي أصاب المؤتمر وإعادته إلى أعماله الموضوعية. ونتمنى لكم كل النجاح في ذلك المسعى، ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا في هذا الطريق الصعب المؤدي إلى النزع الشامل والكامل للسلاح النووي، مما سيكفل تحقيق مزيد من التعايش السلمي وبقاء البشرية جمعاء.

إن الإكوادور تقدّر وتعترف أيضا بالجهود والمشاورات وبالتزام رؤساء المؤتمر الذين سبقوكم – وهم سفراء هنغاريا والهند وإندونيسيا – من أجل إحراز تقدم بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

ويؤيد وفد إكوادور تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلى بهما سفير زمبابوي باسم مجموعة الـ ٢١.

بما أن إكوادور بلد يحب السلام ويدافع عنه ويعزز نزع السلاح، فإنه يعتقد أنه ينبغي لنا ألاّ نألوَ جهدا وألاّ نتوانى في السعي إلى إقامة قنوات دبلوماسية تؤدي إلى تعزيز الحوار

والتفاهم بين الحكومات والبلدان في سبيل تمتين أواصر الصداقة وزيادة الثقة المتبادلة التي يمكن أن يُبنى عليها عالم خال من الأسلحة النووية أكثرُ عدلا وسلما وأمنا.

ومنذ عام ١٩٩٨، انقضى ١٥ عاما لا يزال خلالها مؤتمر نزع السلاح في طريق مسدود وغير قادر على اعتماد برنامج عمل مقبول للجميع. فلا بد من أن يبديَ بعض الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، قدرا أكبر من المرونة والإرادة السياسية للخروج من المأزق، الذي لا يخدم على الإطلاق أغراض السلام وبقاء شعوبنا. وإكوادور على ثقة بأن اتّباع نهج قائم على مزيد من الرؤية والبراغماتية سيضع حدا لهذا الشلل، فنكونَ قادرين على المضي قدما بالمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، التي تكتسب أهمية في تحقيق السلم والأمن العالميين.

ولا يمكننا أن نعزيَ عدم إحراز تقدم أو نتائج إلى النظام الداخلي للمؤتمر. بل يجب أن نعمل على تهيئة الظروف التي تفضي إلى زيادة الشفافية والمرونة والثقة المتبادلة والإرادة السياسية. وثمة شعور متزايد بأن الجمود في المؤتمر هو أمر غير مقبول وغير مبرر. وقد آن الأوان لبدء الأعمال الموضوعية واعتماد برنامج عمل يحظى بقبول الجميع من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين. فإن فعلنا ذلك، نكون قد عززنا المؤتمر الذي يمثل المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح النووي.

وإكوادور قلقة بشأن القرارات الثلاثة المتعلقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين. وإننا نشاطر الجمعية العامة قلقها إزاء الشلل الذي أصاب المؤتمر، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لتمهيد الطريق، والتغلب على العقبات وتجاوز الخلافات، من أجل النهوض بهدف اعتماد برنامج عمل يكون متوازنا ومقبولا للجميع.

ونحن لا نعتقد أن القضايا ذات الأهمية الأساسية للمجتمع الدولي برمته، من قبيل السلام ونزع السلاح الشامل، ينبغي أن تعالج من خلال منتديات محدودة ومقيَّدة. فمساهمة المؤتمر في تحقيق السلم والأمن الدوليين كانت أساسية، إذ إنه تفاوض على إبرام معاهدات دولية في هذا المجال، ويجب علينا تعزيز المؤتمر بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. وبناء عليه، فإننا نؤيد توسيع عضوية المؤتمر ومشاركة المجتمع المدني.

ونرى أن تعددية الأطراف هي مبدأ أساسي من مبادئ نزع السلاح النووي وفي مفاوضات عدم الانتشار الرامية إلى تعزيز القواعد الدولية وتوسيع نطاقها. ونحن مقتنعون بأن تعددية الأطراف والتدابير التي يتفق عليها في إطار متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، إنما هي الوسيلة الدائمة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي: فهي تعزّز النظام الأمني الدولي ذاته، فضلا عن الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة.

وبالنسبة لإكوادور، وهي جزء من بلدان حركة عدم الانحياز، فإن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. ونحن نحترم، وسنظل نحترم، الالتزامات بعدم الانتشار النووي، ونشجع الامتثال لأحكام المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي، والتي لم تنفَّذ حتى تاريخه بعد أكثر من ٤٠ عاما على بدء نفاذ المعاهدة.

وينص دستور إكوادور على السلام العالمي ونزع السلاح باعتبارهما مبدأين من مبادئ القانون الدولي، ويحدد مفهوم الرفاه الجماعي (buen vivir) (الحياة الكريمة) وحقوق الطبيعة. وهذه التعاليم الداخلية، مقترنة باحترام إكوادور لالتزاماتها الدولية الناشئة أساسا عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو، قد حدت بالبلد إلى انتهاج سياسة خارجية تركز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والسلام، وتحظر وتدين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وما دامت الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل موجودة، فإن استعمالها سيظل يشكل تهديدا خطيرا لبقاء البشرية؛ ولذلك، فنحن نرى أن نزع السلاح النووي والإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية هما أمران حاسمان لا يحتملان أي تأخير.

ونحن ندعو إلى اعتماد برنامج عمل يشمل التفاوض على صكوك ملزمة قانونا بشأن المسائل الموضوعية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وهي: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، وحظر المواد الانشطارية.

وفيما يتعلق بمسألة الضمانات الأمنية السلبية، فإن إكوادور تؤكد مجددا على أن الضمانة الوحيدة من استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، إنما هي إزالتها التامة والكاملة. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن الأمر الأخلاقي والملحّ وذا الأولوية القصوى هو البدء في التفاوض وإبرام صكّ دولي فعال لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استخدام الأسلحة النووية، أو من التهديد باستخدامها. وينبغي لتلك الضمانات الأمنية السلبية أن تكون موحدة وغير مشروطة وذات طابع عالمي وملزمة قانونا.

وتشعر إكوادور بالقلق من أنه، على الرغم من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لعدد من القرارات المتعلقة بإبرام معاهدة دولية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وعلى الرغم من الطلبات المتكررة من جانب هذه الدول بضمانات ملزمة قانونا، فإنه لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد حتى تاريخه.

وفي الختام، أودّ أن يذكر بضع كلمات من الرسالة الأخيرة التي وجهتها الرئاسة الإكوادورية للمؤتمر والتي مضى عليها سنة، وهي: "إذا أردنا لمؤتمر نزع السلاح أن يظل المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف في هذا الميدان، فيجب علينا اتخاذ خطوات هامة، وتقليص المسافات، واستكشاف الخيارات البديلة للمسائل الأربع المدرجة في جدول الأعمال ... ولا يحسُن أن يُزال المؤتمر من الواقع أو يصاب بالجمود أو الثبات. ولا حاجة إلى الخوف من التغيير. ولكن التغيير

يجب أن ينبع من الداخل، من العارفين بأوجه القصور وأحجار العثرة التي تعاني منها الآليات القديمة التي تحتاج، في بقائها، إلى إرادة جماعية كبيرة للقيام بإصلاحها".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل إكوادور على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى مقام الرئاسة. والمتكلم التالي على القائمة هو ممثلة المكسيك.

السيدة راميريز فالنزويلا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم في مهامكم. ونحن نحيط علما بأن مسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح يجري تناولها حاليا في جلسات عامة؛ وكما ذكرنا من قبلُ، فإننا نجد أنه من المؤسف أن يحُل هذا النوع من المناقشة محل تنفيذ برنامج للعمل.

وإن انعدام الأعمال الموضوعية في هذا المؤتمر ليس بسبب عوامل خارجية، مثل وجود ميزان للقوى الدولية ليس، في رأي البعض، مؤاتيا لعمله. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، فإن المكسيك لا تؤيد هذا الرأي. وإذا كان ذلك صحيحا، فسيكون من المفارقة مناقشة السبل الكفيلة بتنشيط المؤتمر. فالمرء لا يمكن أن ينشّط شيئا حيا. وهي نفس المفارقة التي تقودنا إلى المناقشة الحالية لهذا الموضوع.

وبعبارات بسيطة، فإن الطريقة الوحيدة لتنشيط المؤتمر هي أن يقوم بأداء ولايته، أي اعتماد برنامج عمله وتنفيذه والتفاوض على إبرام اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

والعلاقات الدولية مسألة معقدة، وهذا هو السبب الذي من أجله لدينا منظمات دولية. فتعددية الأطراف تستند إلى الفرضية القائلة بأن المنظمات الدولية ينبغي أن تعزز العمليات التي يمكن للدول من خلالها اتخاذ قرارات سليمة من أجل التوصل إلى اتفاق وحل المشاكل المشتركة. ونحن نعتقد أن هذه المنتديات يمكن أن تكون لها ميزة المساعدة على خلق "إرادة سياسية" وفي بعض الأحيان، تكون أساليب عمل هذه الهيئات معيقة لعملية صنع القرار. وفي هذه الحالات، يتحتّم على هذه الهيئات إما أن تخضع للإصلاح أو يكون مصيرها الزوال.

وإن النظام الداخلي للمؤتمر إنما يهدف إلى الحفاظ على توازنات الماضي: وهذه لم يعد لها أي معنى اليوم. فالتناوب الشهري على الرئاسة، وتشكيل تجمعات إقليمية، وعملية اعتماد وتنفيذ برنامج العمل، وغياب المجتمع المدني عن المناقشات، وقاعدة توافق الآراء، كل ذلك لم يعد له فائدة، بل إنه يحول دون خلق "إرادة سياسية".

وفي الوقت الذي يقف المؤتمر في حالة من الخمول، فقد تم إجراء مفاوضات هامة خارج إطار مؤتمر نزع السلاح، على سبيل المثال، في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والاتفاقيات المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، والمفاوضات الأخيرة لمعاهدة تجارة الأسلحة، مما يشهد على اهتمام المجتمع الدولي بإبرام اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على أهمية تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال اتفاقات متعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة المكسيك على بيانها. والمتكلم التالي على القائمة هو ممثلة سورية.

السيدة عيسى (الجمهورية العربية السورية) (*تكلمت بالعربية*): أود في البداية أن أضم صوتي إلى البيانين اللذين ألقاهما سعادة سفير زمبابوي، نيابة عن مجموعة الـ ٢١. إن الجمود الطويل الذي يعاني منه المؤتمر يتطلب إبداء أكبر قدر من المرونة والتفهّم لشواغل جميع الدول وقلقها على أمنها ومصالحها الوطنية. لا نؤيد الرأي القائل بأن جمود المؤتمر يعود إلى نظامه الداخلي، بل إن العامل الرئيسي وراء ذلك هو غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول للتعامل بجدية مع نزع السلاح النووي، فالنظام الداخلي للمؤتمر لم يحل دون توصله في السابق لإنجازات هامة. إن قاعدة التوافق هي الضمان لحماية الأمن الوطني لجميع الدول على قدم المساواة، كما أنها تُعطي طابع العالمية والفعالية للمعاهدات التي يمكن التوصل إليها. لذلك، نؤكد على ضرورة احترام النظام الداخلي للمؤتمر في أي عملية تهدف لإحياء دوره، وأن أي متابعة لمناقشات إحياء دور المؤتمر يجب أن تكون شاملة وأن تتم عبر الدول الأعضاء فيه وأن تُعزز دوره وعمله باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وفقاً للولاية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح.

ولا نعتقد أن مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والوسائل النووية المتفجرة الأخرى هي الموضوع الوحيد الناضج للتفاوض، كما تسوّق لذلك بعض الدول. إن استمرار البعض بالإصرار على التركيز الانتقائي على هذه المسألة وتجاهل المواضيع الرئيسية الأخرى لن يساعد على الخروج من جمود المؤتمر. إننا إذ نؤكد أن نزع السلاح النووي يبقى أولويتنا القصوى، نظراً للخطر الكبير الذي يشكله على وجود البشرية والحضارة برمتها، ندعم ضرورة الشروع المبكّر بالتفاوض في إطار المؤتمر على برنامج تدريجي لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة في إطار جدول زمني محدد، بما في ذلك التفاوض على معاهدة لحظر حيازة واستحداث وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية، ونرى أن لا شيء يحول دون معاملة القضايا الرئيسية الأربع على جدول أعمال المؤتمر بصورة متساوية ومتوازنة من خلال اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يراعي الشواغل الأمنية لكافة الدول الأعضاء، ونعتقد أن اعتماد هذا البرنامج هو السبيل لإحياء دور المؤتمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثلة سورية على بيانها. والمتكلم التالي في القائمة هو ممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، نود أن نشكركم على تنظيم مناقشات اليوم بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح. لقد أصغينا باهتمام إلى البيانات ونودّ أن نبيّن موقفنا فيما يتعلق ببعض النقاط التي أثيرت.

إن التحديات التي تواجهنا في مجال نزع السلاح لا تتعلق بمؤتمر نزع السلاح فحسب، بل تشمل آلية نزع السلاح برمتها التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، بما في ذلك هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وكان السبب الرئيسي لإنشاء المؤتمر في تلك الدورة الاستثنائية هو التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. ومن هذا المنظور، من المؤسف أنه لم يحرَز أي تقدم في نزع السلاح النووي على مدى السنوات الاثنتين والثلاثين الماضية. وذكرت مجموعة الـ ٢١، وهي أكبر مجموعة في المؤتمر، بوضوح أيضاً أن نزع السلاح النووي هو أولوية قصوى في المؤتمر.

وأعطى الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته الأساسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي، واقترح كخطوة أولى أن تفيَ الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي.

ومن المهم الاعتراف بالحقائق الأساسية التالية من أجل تقييم المأزق الذي وصل إليه المؤتمر. فعمل المؤتمر هو انعكاس للواقع السياسي السائد لأنه لا يعمل في فراغ. ولا يمكن التفاوض في المؤتمر بشأن معاهدة تتعارض مع المصالح الأمنية لأي دولة عضو. ولا يمكن أن يعزى السبب في عدم إحراز تقدم في المؤتمر إلى نظامه الداخلي. فالنظام الداخلي نفسه مكّن من نجاح التفاوض بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك عدم توافق في الآراء، ليس بشأن قضية من القضايا الأساسية الأربع فحسب، بل على مستوى جميع القضايا الأساسية الأربع، لذلك لا يوجد "توافق آراء بناقص صوت واحد".

ومن منظور باكستان، تؤدي السياسات التمييزية المتعلقة بالتعاون النووي إلى انعدام في الأمن واختلال في التوازن، فاضطرت باكستان إلى اتخاذ موقف معارض للاستثنائية النووية.

وينبغي لأي نهج صادق وموضوعي متعلق بتنشيط عمل المؤتمر أن يراعي الخطوات التالية. ويتعين معالجة جميع المسائل بطريقة متساوية ومتوازنة. وينبغي ألا يؤدي عدم إحراز تقدم بشأن مسألة واحدة إلى الوقوع في مأزق، لأن هناك مسائل أخرى ينبغي النظر فيها. ويظل نزع السلاح النووي أقدم مسألة لم يُبَتّ فيها بعد، وينبغي النظر فيها على سبيل الأولوية. ونحن مقتنعون بأن معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية ستكون جاهزة للتفاوض في وقت قريب، لأن هذه المعاهدة لن تقوض المصالح الأمنية لأي دولة وستعزز أمننا المشترك بطريقة موضوعية. ويتعيّن على المؤتمر أن يراعي المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول. وينبغي إنهاء السياسات القائمة على المعايير المزدوجة والانتقائية والتمييز. وينبغي أن نعقد دورة استثنائية رابعة لوضع برنامج شامل لتنشيط آلية نزع السلاح الدولية.

ويشمل جدول أعمال المؤتمر مسائل عديدة، منها ما يسمى المسائل الأساسية الأربع. ولا توجد أي حجة تبيّن ما إذا هناك مسألة معينة جاهزة أو غير جاهزة للتفاوض. وترى أكبر

مجموعة من الدول في المؤتمر، أي مجموعة الـ٢١، أن مسألة نزع السلاح النووي جاهزة للتفاوض. وإذا لم يُحرَز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، فيمكن إجراء مفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية و/أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعجز المؤتمر عن إجراء مفاوضات بشأن أي من هذه المسائل الأساسية يُعزى بالطبع إلى المعارضة التي يُبديها بعض الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل باكستان على بيانه. والمتكلم التالي في القائمة هو ممثل إندونيسيا.

السيد ويبوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن إندونيسيا تشاطركم الشعور بأهمية الحديث في مناقشاتنا اليوم عن مسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني. ويؤيد وفد بلدي أيضاً البيان الذي أدلى به سفير زمبابوي باسم مجموعة الـ ٢١.

وأصبحت مسألة تنشيط المؤتمر محط اهتمام الكثيرين منّا. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد الأمين العام للأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تنشيط عمل المؤتمر والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماع متابعة للاجتماع الرفيع المستوى في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، ألقى الأمين العام للمؤتمر رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد فيها أنه يجب اتخاذ قرارات جدية فيما يتعلق بمستقبل المؤتمر.

وفي العام الماضي أضاف سفير إثيوبيا غيتاهون، بصفته رئيس المؤتمر، مسألة تنشيط المؤتمر إلى الجدول الزمني للأنشطة.

وفي عام ٢٠١١، عمّمت كولومبيا خلال توليها الرئاسة استبياناً على الدول الأعضاء بشأن طريقة تنشيط عمل المؤتمر. واقترحت كولومبيا أيضاً إنشاء فريق عامل معني بتنشيط المؤتمر لتحديد الخطوات الرامية إلى تعزيز المؤتمر.

وقد ارتبط تنشيط المؤتمر بالقلق المتعلق بالنظام الداخلي، وتوسيع عضوية المؤتمر، وموقف الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء المؤتمر، والوصول إلى محافل أخرى خارجه، ومشاركة المجتمع المدني فيه.

فمن جهة، لا نزال نسمع أصوات الإحباط واليأس بسبب عدم قدرة المؤتمر على استئناف عمله الموضوعي بعد ١٦ عاماً من الجمود. ومن جهة أخرى، هناك أيضاً أصوات داعية إلى الحفاظ على وجود المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الدائم الوحيد المكلف بالتفاوض بشأن الصكوك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي ضوء التحديات التي يبدو أنها تعوق المؤتمر من إحراز تقدم، لا نستطيع أن ننكر أن بعض الأعضاء اتخذوا مبادرات لإتاحة النقاش بشأن نزع السلاح والمسائل المتصلة بتحديد الأسلحة خارج إطار المؤتمر. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي قراراً بشأن

تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتشكيل فريق من خبراء حكوميين لمناقشة معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن هذه المبادرات قد لا تكون الأخيرة، فإذا أخفق المؤتمر في إظهار تقدم ملموس في عمله قد تنشأ مبادرات أخرى، مثل اقتراح سويسرا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣. ومع ذلك ما زال المؤتمر محطّ استقطاب، فعدد من الدول تبدي اهتماماً مستمراً في أن تصبح أعضاء في المؤتمر، حتى أن بعض الأعضاء يؤيدون تعيين منسق خاص لتوسيع العضوية. وهذا يعكس واقع أن وجود المؤتمر لا يزال مهماً ومعترفاً به. ويتعيّن بذل جهود خاصة ومتواصلة لتنشيط المؤتمر وتعزيز آلياته لإيجاد مخرج من المأزق الحالي.

وتمثل مشاركة المجتمع المدني إحدى المسائل البارزة المتعلقة بتنشيط المؤتمر. وفي بداية دورة هذا العام، عبر الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة بوضوح عن تشجيع قوي للعمل على نحو أوثق مع المجتمع المدني، حيث يوجد دعم كبير لنزع السلاح النووي.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المؤسسة الوحيدة في الأمم المتحدة التي لا تُتاح مشاركة المنظمات غير الحكومية فيها، في حين أن مؤسسات أخرى، منها مجلس حقوق الإنسان، قد تبنت المجتمع المدني بصورة فعالة. وفي محافل أخرى متعلقة بنزع السلاح، أسهمت منظمات المجتمع المدني إسهامات جوهرية في مناقشة القضايا. وفي الواقع، يخضع حضورها في الاجتماعات للنظام الداخلي الخاص بكل محفل من المحافل. وإن الأثر الإنساني للأسلحة النووية هو أحد الشواغل العالمية التي تؤثر بصورة خطيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي رفاه الأجيال المقبلة. فلنكن أكثر انفتاحاً وواقعية لكي نتمكن من قبول عملية أكثر شمولاً لتسيير أنشطة المؤتمر، بوسائل منها توسيع عضوية المؤتمر وإتاحة إمكانيات مشاركة المجتمع المدني فيه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير إندونيسيا على بيانه. والمتكلمة التالية في القائمة هي ممثلة تركيا.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد عبرنا مراراً في بياناتنا السابقة عن آراء تركيا بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وغني عن القول إننا نأمل أن نرى المؤتمر يحرز تقدماً ملموساً.

وقد أحطنا علماً بمختلف الآراء التي أعرب عنها اليوم. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، تتمنّى تركيا أن تشهد استئنافاً فورياً للعمل الموضوعي في المؤتمر مع أعضائه الحاليين. ونرى حاجة ملحة إلى التوصل إلى برنامج عمل بالتراضي، فمن شأن ذلك أن يمهد الطريق أمام بدء المفاوضات. ونحن مقتنعون بأنه عندئذٍ فقط سينشط المؤتمر.

وفي هذه المرحلة الحرجة التي يبدو فيها التحدي الماثل أمامنا كبيراً، ينبغي ألا نضيع مزيداً من الوقت. ونحن نعتقد أنه ينبغي توجيه جهودنا الجماعية نحو الحفاظ على أهمية المؤتمر بجعله يفي بمهمته الأساسية.

ومع ذلك، يمسي بلوغ الوجهة المقصودة بأمان أثقل عبئاً وأكثر صعوبةً إذا بدأنا الرحلة من نقطة انطلاق خاطئة، ثمّ تابعنا السير في ذلك المسار.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن المشكلة التي يواجهها المؤتمر ليست ناجمة عن إجراءاته أو أعضائه أو ديناميته الداخلية. ونعتقد أن قاعدة توافق الآراء أمر هام لحماية المصالح الوطنية لجميع الأعضاء.

ويجب أن نعترف بأن محافل نزع السلاح وآلياته تعاني من قدرٍ من الاضطراب على الصعيدين الدولي والإقليمي. وحالة الجمود في المؤتمر هي انعكاس للعقبات الاستراتيجية على مستويات مختلفة ولكن مترابطة. ونحن بحاجة إلى رؤية الصورة الأكبر لا إلى تقييم عمل المؤتمر بالتجرد عن سائر الجهود في إطار نزع السلاح.

ومن المؤكد أن استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر بموافقة أعضائه سيساهم في تحسين الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن نسعى جاهدين في إطار المؤتمر للتوصل إلى مزيد من التفاهم والثقة المتبادلين، مع عدم تجاهل التطورات التي تحصل خارج المؤتمر.

وأخيراً، نود القول إنه في هذه المرحلة لا يوجد توافق في الآراء، فيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر، بشأن تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. فينبغي لنا ألا نشتّت تركيزنا بعيداً عن المسائل الموضوعية الرئيسية بإدخال مزيد من النقاط الخلافية في مداولاتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثلة تركيا على بيانها. والمتكلم التالي في القائمة هو ممثل ألمانيا.

السيد هوفمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ليس لدي بيان معد سلفا. وفي الواقع، لم أكن أنوي تناول الكلمة هذا اليوم. ولكن ربما أن جزءا من مشكلة مؤتمر نزع السلاح هو أنه مفرط في الطابع الرسمي، مع الميل إلى الإدلاء ببيانات معدة طويلة. وفي ضوء ما سمعت اليوم، وسعيا لتعزيز النقاش التفاعلي في هذه الهيئة، أود أن أطرح سؤالا على ممثل مجموعة الـ ٢١ و/أو غيره من وفود مجموعة الـ ٢١.

وقبل أن أتناول ذلك، أود أن أشكر سفيري جمهورية كوريا والمملكة المتحدة لما أبدوه من تعاون وصداقة، وأتمنى لهما التوفيق في المستقبل. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن تمنياتي للسفيرة آدمسون بكل الخير في الجهود التي تبذلها، كما قالت، لإدراك المعنى من كل ذلك عندما تذهب إلى هارفارد، وأود أن أطلب إليها أن ترسل إلي عندما تكون قد أدركت المعنى من كل ذلك، أو بالأحرى إذا أمكنها ذلك. فسوف تكون هذه مهمة صعبة، على ما أعتقد. وأود أن أشكرها على وجه الخصوص أيضا على مشاركتها في معاهدة تجارة الأسلحة. وكانت أحد خصومي المفضلين فيما يتعلق بهذه المسألة، ابتداء من عام ٢٠٠٩، وإنني أهنئها والمملكة المتحدة على كون المعاهدة قد اعتمدتها الجمعية العامة في نهاية المطاف.

وأود أن أنتقل الآن إلى سؤالي، الذي أود أن أطرحه على ممثل زمبابوي المتكلم باسم مجموعة الـ ٢١.

وآمل ألا يكون قد فاتني شيء ضمن العديد من النقاط المألوفة التي قدمها بشأن ما ينبغي القيام به في ميدان نزع السلاح النووي والخطوات اللازمة وما إلى ذلك. وقال، من بين أمور أخرى، إنهم يدعون إلى تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد فاتني مشروع واحد وهو عزيز علينا بشكل خاص، ألا وهو مشروع حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وبالطبع، فإن لكل شخص الحق في أن يكون له رأيه وأن يغير هذا الرأي، ولكني لا بد أن أقول إنني أشعر بالحيرة إزاء هذا حقا، لأن لدينا وثيقتين رئيسيتين تجعلاننا مشغولين. وهما الوثيقة الشهيرة CD/1864 التي كانت برنامج عمل اعتُمد فعليا في هذه القاعة في عام ٢٠٠٩، تحت رئاسة الجزائر، وهي عضو معروف جيدا في مجموعة الـ ٢١، وبرنامج عمل آخر قُدم لاعتماده (ولكنه لم يعتمد) من مصر، وهي أيضا عضو بارز في مجموعة الـ ٢١.

وإحدى هاتين الوثيقتين لم تنفذ، والأخرى لم تُعتمد، كما نعلم، لأنه كان هناك اعتراض قد أثير عليها. وأعتقد أن لب كلتا هاتين الوثيقتين هو أن نحدد لأنفسنا، كمهمة تنفيذية لهذه الهيئة، أن نعمل على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أن نتفاوض بشأنها. وهذا هو لب كلتا الوثيقتين، وأشجع الجميع في هذه القاعة على أن يقرأوا هاتين الوثيقتين مرة أخرى. وهذا هو لب المسألة. ويمكن أن نتناقش بشأن جميع القضايا الهامة الأخرى، وإنني آخر من يعارض أن هذه قضايا هامة، ولكن هذا هو لب المسألة. ولسبب ما لا يحضرني، يبدو لي نوعا ما أن هذا قد اختفى، كما في حيلة الاختفاء الشهيرة، في البيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٢١ الآن. وربما يكون قد فاتني شيء ما، وفي هذه الحالة أرجو تصحيحي، ولكن هناك قائمة طويلة من الأشياء التي قد تدخلنا فيها أيضا والتي يلزم الاضطلاع بها الآن، وهي حسب مجموعة الـ ٢١: اتفاقية الأسلحة النووية وبقية الأمور جميعها. وهذا الأمر، على الأقل في نظري، فيه تناقض صارخ مع ما اعتمدته هذه الهيئة في عام ٢٠٠٩ ولم ينفذ، أو مع ما أوشكت أن تعتمده منذ وقت ليس ببعيد في ظل الرئاسة المصرية، وأكرر أن المرة الأولى كانت تحت الرئاسة الجزائرية: وكلاهما من أعضاء مجموعة الـ ٢١. وهذا لا يظهر في البيانات. وأعتقد أن الاستثناء الذي سمعته كان في البيان السوري، حيث أشير إلى أن المواد الانشطارية ليست البند الوحيد الذي قد وصل إلى مرحلة النضج. نعم، ولكن أود فقط أن أوضح تلك النقطة مرة أخرى، أن هناك وثيقتين على الطاولة تعطيانا فعلا هذه المهمة. وعلى سبيل الاستطراد، أود أن أبدي ملاحظة عامة هنا. إنني لم أفهم أبدا لماذا يكون لدى أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مشكلة في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وفي العمل على وضع معاهدة في هذا الشأن. وهذا أمر لم أفهمه ولا زلت لا أفهمه. فقد تكون لدينا آراء مختلفة حول ما هي النقاط الأكثر نضجا أو الأقل نضجا وما إلى ذلك، ولكن أعتقد أن كونها ناضجة ينبغي أن يكون واضحا لأي عضو من المعاهدة.

ولذلك فإن سؤالي هو ما إذا كان ينبغي لي أن أستنتج من البيانات التي سمعتها من مجموعة الـ ٢١ أنهم، بشكل أساسي، ينكصون عن هذه النقطة المتعلقة بالتفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية. فهل ما يرغبون فيه هو مجرد العودة إلى مسألة الاتفاقية بشأن الأسلحة النووية؟ أنا أعتقد أنه سيكون من مصلحة الجميع أن نعرف أين نحن. وإلا فإننا لن نوافق أبدا على أي برنامج عمل إذا لم يكن هناك فهم أساسي، مثلا إزاء النهج الأساسي الذي نريد أن نتخذه فيما يتعلق بهذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير ألمانيا على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل البرتغال وأدعوه إلى الكلام بموجب المادة ٣٤ من النظام الداخلي.

السيد ميراندا دوارتي (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالتنويه بصديقتي العزيزة السفيرة آدمسون من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وأتمنى لها كل خير. وإذا كان هناك أي شخص قادر على إدراك المعنى من كل هذه الأمور، إذا جاز لي أن أقول ذلك، فمن المؤكد أنها جو آدمسون؛ وهي هذا الشخص، وأنا واثق من ذلك.

ولم أكن أعتزم تناول الكلمة اليوم، لأن الآراء الرئيسية لهذا الوفد قد تناولها بيان الاتحاد الأوروبي والبيانات الأخرى المقدمة من قبل. ولكن نظرا للمداخلة السويسرية، ومجموعة المقترحات التي قدمها السفير السويسري، فإننا نعتقد أنه يجدر بنا أن نوجه نداء إلى الأعضاء كي ينظروا في هذه المقترحات. ويمكنني القول أن الكثير منها تقوم على أساس البديهة السليمة. وينبغي أن ننظر في هذه المقترحات في المناقشات المقبلة بشأن هذا الموضوع، لأننا نعتقد أنها ذات أهمية بالنسبة لمستقبل هذا المؤتمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل البرتغال. والمتحدث التالي في القائمة هو ممثل كوبا.

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أتلو بياني، سيدي الرئيس، أود أولا أن أرد بإيجاز شديد على التعليقات والأسئلة التي طرحها سفير ألمانيا. ومن الواضح أنه ليس لكوبا أن تجيب على هذه الأسئلة، لأن المجموعة لم تكلفنا بالقيام بذلك، ولكننا نود أن نوضح بجلاء أن مجموعة الـ ٢١ تأخذ البيانات التي تدلي بها على محمل الجد للغاية. وهي تأخذها على محمل الجد للغاية لدرجة أنها قد أصدرت أول بيان لها هذا العام في هذه الجلسة العامة – أي، بعبارة أخرى، بعد ما يقرب من ستة أشهر بعد بداية دورة المؤتمر لهذا العام. وتأخذ المجموعة بيانها على محمل الجد للغاية، وما قرأه سفير زمبابوي باسم المجموعة هو ما تعتقد المجموعة أنه ينبغي أن يقال. فهل هذا يعني نكوصا؟ من حيث المبدأ، فإننا لا نعتقد أن هذه خطوة إلى الأمام أو إلى الخلف. فقد جعلت مجموعة الـ ٢١ نزع السلاح النووي دائما مسألة ذات أولوية – ويمكننا أن نعود إلى جميع ورقات العمل التي قدمتها المجموعة. ولم تتغير أبدا أولوية مجموعة الـ ٢١. وظل نزع السلاح النووي أولويتها العليا، وإن كانت المجموعة قد أبدت مرونة عند الانخراط في العمل وتناول مختلف برامج العمل. ويحدونا الأمل في أن تبدي

المجموعات الإقليمية الأخرى المرونة والتفهم بأن نزع السلاح النووي هو الأولوية العليا للمجموعة. ولن أستطرد في الكلام أكثر من ذلك، إذ أنني ليس لدي إذن من الفريق بأن أفعل ذلك. وسأدلي الآن ببياني.

السيد الرئيس، تؤكد كوبا مجددا أهمية تعزيز تعدد الأطراف كمبدأ أساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح. والحلول التي يتم الاتفاق عليها في إطار متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، هي الوسيلة المستدامة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وفي إطار آلية نزع السلاح، فإن المؤتمر يؤدي دورا أساسيا في التفاوض بشأن معاهدات لنزع السلاح تكون مقبولة عالميا؛ ولو لم يكن المؤتمر موجودا، لكان يتعين إنشاؤه على الفور.

ونرى أنه من المؤسف أن المؤتمر لم يتمكن من الاضطلاع بعمل موضوعي لأكثر من عقد من الزمن. ويصر البعض على أن ذلك يعود إلى أساليب عمله ونظامه الداخلي. ولا تتفق كوبا مع هذا الرأي. فليس من قبيل الصدفة أنه للسنة الثانية عشرة على التوالي اختتمت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أعمالها مرة أخرى هذا العام دون الاتفاق على أي توصيات موضوعية. وعلاوة على ذلك، تواصل اللجنة الأولى للجمعية العامة كل عام اعتماد عشرات القرارات التي لا تنفذ، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وتؤيد كوبا فكرة تحسين آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المؤتمر، ولكننا مقتنعون بأن الشلل الذي يصيب حاليا جزءا كبيرا من آلية نزع السلاح يرجع أساسا إلى انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما في ميدان نزع السلاح النووي. وينبغي أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل واسعا ومتوازنا يراعي الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وكوبا مستعدة للتفاوض بشكل متزامن في المؤتمر بشأن وضع معاهدة لإزالة وحظر الأسلحة النووية، ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة للدول، مثل كوبا، التي لا تملك أسلحة نووية، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونعتقد أن للمؤتمر القدرة على الشروع في مفاوضات من هذا القبيل بصوت واحد. والتغييرات الإجرائية التي ذُكرت من شأنها أن تكون تجميلية ولن تتناول جميع المصالح الأمنية للدول الأطراف. ففي الماضي، وبموجب نفس النظام الداخلي، تم التفاوض بنجاح بشأن صكوك دولية هامة واعتمادها، وهو ما يدعم ما خلصنا إليه بأن تغير الظروف هو وراء الانعدام الحقيقي للإرادة السياسية لدى القوى الكبرى، ولا سيما القوى النووية، التي لا تريد أن يُحرز أي تقدم على صعيد آلية نزع السلاح، ومن الواضح أن ذلك يشمل مؤتمر نزع السلاح.

فالوضع الراهن مريح جدا للبعض، الذين يُحمِّلون الأشخاص الآخرين المسؤولية عن الجمود في مؤتمر نزع السلاح، والذين، بينما يقولون أن لديهم نية للتفاوض، يتمسكون بترساناتهم النووية. وتلك هي الحقيقة. ودعونا لا نخدع أنفسنا.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل كوبا على بيانه. والمتكلم التالي في القائمة هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) *(تكلم بالإنكليزية)*: اسمحوا لي أن أستهل كلامي بالإعراب عن تأييدي لبيان مجموعة الـ ٢١ الذي ألقاه سفير زمبابوي. ونحن نؤيد تماما العناصر التي وردت في كلا البيانين، أي البيان العام والبيان الذي ركّز على مسألة نزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح، شأنه شأن أي هيئة دولية أخرى، يحتاج إلى التقييم والمراجعة بانتظام. وقد قامت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بوضع آلية لنزع السلاح. ويلزم معالجة التحديات التي تؤثر على فعاليتها. وأفضل طريقة لمعالجة هذه التحديات هي عقد دورة استثنائية أخرى وتجديد الآلية بأكملها. لذلك، فإننا نؤيد التبكير بعقد دورة استثنائية رابعة.

ويعد المؤتمر من الهيئات المرموقة في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح ويتمتع بسجل طويل من الإنجازات في مجال الصكوك الملزمة قانونا التي تشكل حجر الزاوية والمكون الأكبر للنظام الدولي لعدم الانتشار على السواء.

ورغم أن علة وجود المؤتمر هي نزع السلاح النووي، فالحقيقة المؤسفة هي أن هذه الهيئة لم تسهم في نزع السلاح النووي إلا مساهمة ضئيلة لا ترقى إطلاقا إلى توقعات المجتمع الدولي. ولا تنبع هذه المشكلة من المؤسسة نفسها، إنما تمتد جذورها إلى مشكلة افتقار الأعضاء إلى الإرادة السياسية المطلوبة للمضي قدما صوب نزع السلاح النووي. ولا يزال هذا المؤتمر هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، ولا أرى في الأفق أي هيئة بديلة لديها الإمكانات التي تؤهلها لأن تحل محل الهيئة هذه. فقد اكتسب هذا المؤتمر مكانة فريدة بفضل تكوينه المحدد وجدول أعماله الموسع وقواعده الإجرائية الخاصة. ونحن نؤيد تعزيز مصداقيته وفعاليته. وأعتقد أن تعزيز أعمال المؤتمر لا يمكن أن يتحقق بتغيير صيغة القواعد الإجرائية أو طريقة تطبيقها. وبالمثل، فلا يمكن أن يتحقق ذلك بتغيير تفسيرنا لهذه القواعد. وينبغي أن نتذكر أن جميع المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة حاليا تم التفاوض بشأنها في المؤتمر بموجب القواعد الإجرائية نفسها، بما فيها قاعدة توافق الآراء، وأن نتذكر كذلك أن الطبيعة الحساسة للمسائل المتصلة بأمن الأمم ونزع السلاح تُلزمنا باتّباع قواعد مماثلة عند التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف في محافل أخرى.

وكما سبق أن قلنا في العديد من جلسات المؤتمر، فإن جوهر مشكلة الجمود طوال العقد الماضي هو الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لإزالة التهديد المشترك الذي تفرضه الأسلحة النووية على المجتمع الدولي، فضلا عن التقاعس عن الانتقال من المواقف المتمحورة حول الذات إلى نهج نبيل متمحور حول الأمن التعاوني المستدام. والمقاومة المستمرة لتنشيط المؤتمر بالشروع في التفاوض حول جميع المسائل الأساسية ترجع إلى هذا السبب في الأساس، غير أن المؤتمر لم تُسند إليه ولاية الإبقاء على الوضع الراهن. إنما أُسندت إليه ولاية التفاوض

بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ومن ثمّ، تغيير الوضع الراهن. فلو كان المؤتمر قد اضطلع بولايته الحقيقية من خلال التفاوض على إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، لكان الوضع الراهن قد تغير، ولكان أولئك الذين يتمتعون بميزة التعامل معهم بوصفهم "الحائزين للسلاح النووي" قد فقدوا هذه الميزة. وبالتالي، فهناك مقاومة قوية لتمكين المؤتمر من تنفيذ ولايته، وطالما بقيت العقلية التي تعتبر أن الأسلحة النووية تحمل قيمة في حد ذاتها وطالما استمرت غطرسة الحرب الباردة، فلن نحقق أي تقدم في تنفيذ ولاية هذه الهيئة. وبالتالي، فهذا المأزق لا يتعلق بالشكل وإنما بالجوهر؛ ولا يتصل بأي مشكلة إجرائية في المؤتمر، بل له صلة وثيقة بغياب الإرادة السياسية والتقدم في مجال نزع السلاح. وبما أن المؤتمر ليس محفلا مخصصا لقضية واحدة، فإن غياب التوافق في الآراء بشأن نطاق المفاوضات وبعض القضايا لا يمكن أن يمنع الوفود من بدء المفاوضات بشأن باقي القضايا. ونحن نعتقد أن آلية نزع السلاح هي اليوم في أمس الحاجة إلى التبكير ببدء المفاوضات في إطار المؤتمر على إبرام اتفاقية تحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها، بما يؤدي إلى تدميرها في نهاية المطاف في إطار زمني محدد. وإذا بدأنا هذه المفاوضات في المؤتمر، سنصبح في موقف يسمح لنا بمعالجة جميع القضايا الجوهرية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر بطريقة متوازنة وتنشيط المؤتمر وآلية نزع السلاح برمتها.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تبدي الإرادة السياسية القوية والمرونة القصوى من أجل البدء في العمل الموضوعي في المؤتمر، والبدء في مناقشة إمكانية توسيع عضوية المؤتمر، وزيادة تفاعل المؤتمر مع المنظمات غير الحكومية المحايدة والمجتمع المدني.

وأرى أن الاقتراح المبالغ فيه بخصوص التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج إطار المؤتمر ليس اقتراحا عمليا ولا يمكن قبوله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. المتكلم الأخير على القائمة هو ممثل مصر.

السيد العطوي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي للتكلم مرة أخرى. فقد تحدثت في الدورات الثلاثة الماضية، وهو أمر ليس معتادا جدا. واسمحوا لي أولا أن أغتنم هذه الفرصة لتوديع سفيرة المملكة المتحدة. فقد أثرت مناقشاتنا بوجودها معنا، وأنا أشكرها على كل ما اضطلعت به من عمل وعلى صداقتها وتعاونها في العديد من المسائل، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي قضية تحظى لديها بأهمية بالغة كما أعلم. ونحن نأمل أنها من مكانها في جامعة هارفارد ستتابع عملنا عندما نعقد في نهاية المطاف المؤتمر الذي نتطلع إلى عقده في وقت لاحق من هذا العام.

وأنا لم أكن أنوي أن أتكلم اليوم، ولن يكون كلامي باسم مجموعة الـ ٢١ بأي حال من الأحوال. فلا أعتقد أن المجموعة تحتاج لمن يتكلم باسمها، إذ أن البيانين اللذين أدلت بهما

يتسمان بالوضوح الشديد فيما يقولان وفيما لا يقولان. غير أني سأطرح نقطتين على سبيل التوضيح. أنا لا أرى أي شيء في بيانات مجموعة الـ ٢١ يعكس تراجعا عن أي شيء التزمت به بلدان المجموعة، سواء في إطار مؤتمر نزع السلاح أو في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (بالنسبة للبلدان الأطراف في المعاهدة) أو في أي محفل آخر.

وتعتبر مصر من أشد الداعمين لعملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل لعام ٢٠١٠، ليس ذلك فحسب، وكذلك للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، بخاصة الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تضمنتها، ومؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وقد خرجت كافة تلك العمليات بنتائج ونحن ملتزمون بها. وفي ذلك السياق، عندما تشير الخطوات العملية الثلاث عشرة إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، فإنها تنص بذلك على أن هذه المعاهدة تخدم مسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كليهما. ونحن نرى أن هذه الولاية لا تزال سارية حتى الآن. وبالتالي، فإن أي عمل نضطلع به لتناول مسألة المواد الانشطارية في هذا المحفل، أو في أي محفل آخر، يجب أن يتناول هذه المسألة من منظور نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وبالنسبة لنا، فإن ذلك يعني المخزون، ولكن هذا موضوع لمناقشة مختلفة تماما.

وسأطرح نقطة أخرى تتعلق بما تضمنته الوثيقة CD/1933. ففي العام الماضي، تشاطرنا الرئاسة مع ألمانيا وعملنا بصفة خاصة مع السفير هوفمان عن قرب شديد. ولعله يتذكر الوثيقة CD/1933 لم تُسند إلينا ولاية للتفاوض بشأن المواد الانشطارية وولاية للتباحث بشأن القضايا الثلاث الأخرى. فحسبما أتذكر، فقد كانت الولايتان المسندتان إلينا هما تناول مسألة إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية وتناول مسألة نزع السلاح النووي، ويمكننا أن نرجع في ذلك إلى الوثيقة. وهاتان هما الولايتان اللتان تضمنتهما الوثيقة CD/1933/Rev.1.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل مصر. ويبدو أن السفير هوفمان نجح جدا في تشجيع الحاضرين على المشاركة في نقاش حيوي. وهذا أمر جيد.

المتحدث التالي على القائمة هو ممثل زمبابوي.

السيد مانزو (زمبابوي) *(تكلم بالإنكليزية)*: أعتقد أني قد تحدثت بما فيه الكفاية اليوم في البيانين الطويلين اللذين أدليت بهما اليوم باسم مجموعة الـ ٢١، لكنني أود أن أقول بضع كلمات من منطلق حرصي على عدم إحباط زميلنا، السفير هوفمان. وأقول بضع كلمات وأنا أقصدها فعلا، لأن زميلاي من كوبا ومصر استجابا بالفعل لدعوته لإجراء مناقشة تفاعلية.

واسمحوا لي أن أعود إلى بؤرة التركيز وهي الأولويات التي سعينا إلى عرضها بإيجاز في البيانين. وبؤرة تركيز المجموعة، التي لم تتغير منذ أن شرعنا في إجراء هذه المفاوضات، هي نزع السلاح النووي، وقد ظهر ذلك بكل وضوح. ولا بد لي أن أقول في ظل هذا النقاش التفاعلي إنني كنت أتوقع من السفير هوفمان أن يُوجّه انتقاداته فعلا إلى النقاط التي أثرتها فيما يتعلق بنزع

السلاح النووي. ولكني أعتقد أنه هذا سيكون موضوعا للنقاش في يوم آخر. وسأوزع البيانين حتى يتاح له الوقت الكافي للاطلاع عليهما ويستطيع الرد على التعليقات التي أبديتها بشأن المسائل التي نوليها الأولوية. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن موقف مجموعة الـ ٢١ لم يتغير، وهو الموقف الذي أحسن التعبير عنه الزميلان اللذان تكلما قبلي. وأود كذلك أن أوضح فقط للسفير هوفمان أنني عندما تكلمت باسم مجموعة الـ ٢١ عند مناقشة مسألة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تكلمت باسم دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة.

وهذا ما أردت أن أقوله الآن، وأنا أتفق مع زميلي من كوبا ومصر فيما قالاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير زمبابوي على بيانه. والآن، أعطي الكلمة لسفير ألمانيا.

السيد هوفمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، لكن اسمحوا لي فقط أن أطرح ملاحظتين موجزتين للغاية.

تتعلق ملاحظتي الأولى بالبيان الذي أدلى به سفير زمبابوي منذ لحظات. فأحيانا تكون البيانات إلى حد ما أكثر إثارة للاهتمام بسبب ما لم يُقال فيها. ومن هذا المنطلق، اعتبرت أن "غياب" أي إشارة إلى مشروع حظر إنتاج المواد الانشطارية يثير الاهتمام جدا.

وأوجه ملاحظتي الثانية إلى الزميل ممثل مصر، وأستطيع أن أؤكد له أننا في العام الماضي، أجرينا مناقشات كثيرة حول هذه المسألة. وقد شاركنا في الرئاسة التناوبية للدورة، وبذلت قصارى جهدي للمساعدة في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وبما أني دائما أحمل معي ملف أوراقي، فإنني الآن ألقي نظرة على الوثيقة CD/1933/Rev.1، وأود، في ضوء ما قاله الزميل للتو، أن أقول فقط إنني سأكون مسرورا إذا استطعنا جميعا أن نتفق على النهج الأساسي لتناول مسألة نزع السلاح النووي وإنشاء فريق عامل لهذا الغرض، وثانيا، إنشاء فريق عامل يتناول عناصر معاهدة متعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى، على النحو الوارد في الوثيقة CD/1933/Rev.1. وإن أمكن إقرار ذلك هنا، أعتقد أننا نكون بذلك قد حققنا النتيجة المطلوبة. وهذا هو ما يحيرني حقا، فقد اتفقنا على هذا النهج الأساسي بالفعل. وأنا أعلم أن البعض لم يكن متحمسا لذلك. غير أنه لا يلزمنا أن نتحمس للشيء وإنما يلزمنا أن نتفق عليه. ولا يلزمنا أن نكون سعداء به، إنما يلزمنا أن نتفق على نهج يتيح لنا أن نبدأ في القيام بعملنا. ولو تمكنا من الاتفاق على هذين العنصرين، من الناحية المفاهيمية، أي من حيث البنية، لحققنا المطلوب. ولهذا السبب أشعر بحيرة حقيقية عندما أستمع إلى هذه البيانات الطويلة بعد ما ناقشناه هنا على مدار أربع سنوات، فقد وصلت بعد اعتماد الوثيقة CD/1864 بقليل وألقيت بياني الأول في ذلك الوقت تحديدا، وظننت ساعتها أننا اقتربنا وأن ما بقي لنا هو تنفيذ الوثيقة فحسب. ولكنها لم تُنفّذ. والآن وبدون أي مقدمات، يبدو أنها تبخرت في الهواء.

وهذا هو كل ما أردت أن أطرحه عليكم هنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سعادة السفير. إننا هنا لكي نسد هذه الثغرات، سعادة السفير، ونحن هنا لمناقشة الأمور. ولهذا نحن هنا.

المتكلم التالي في القائمة هو ممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): في البداية يود الوفد الجزائري أن يُعرب عن تأييده لما جاء في كلمة جارنا، سعادة سفير زمبابوي، باسم مجموعة الـ ٢١ في المداخلة العامة والمداخلة الخاصة في موضوع نزع السلاح النووي. ويود الوفد الجزائري بالمناسبة أيضاً أن يُعرب عن شكره الجزيل لسعادة سفيرة المملكة المتحدة لما قدمته من إسهامات وإثراء لعمل المؤتمر خلال تمثيلها لبلدها في المؤتمر، ونتمنى لها كل النجاح في حياتها العائلية والمهنية.

في الحقيقة الوفد الجزائري، مثل الوفد الألماني والمصري، لم تكن له مداخلة حول هذا الموضوع، أي موضوع كيفية إحياء عمل مؤتمر نزع السلاح من جديد، لأن هذا الموضوع سبق للوفد الجزائري أن قدّم رؤيته له بصفة مطولة السنة الماضية وما قبلها. ولكن بالنظر لما جاء في المداخلات وما استمعنا إليه من مقترحات نود فقط أن نشير إلى بعض المسائل التي يبدو لنا أنها تستحق أن نتطرق إليها.

ونود أن نقول إن إصلاح أية مؤسسة أو هيئة وإعطاءها الحيوية من جديد لإعادتها إلى النشاط ينبغي أن تُبنى على معاينة ميدانية لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تمنعها من النشاط ومن خلال هذه المعاينة وهذا الفحص يمكننا تصوّر الحلول، وهذه المعاينة ينبغي أن تُبنى على شقين أساسيين، الشق الأول هو الشق السياسي، ما هي الأسباب السياسية التي تمنع هذه المؤسسة من العمل ومن أداء دورها. والشق الثاني هو الشق المؤسساتي أو الإجرائي، هل فعلاً عدم نشاط المؤسسة يعود لأسباب إجرائية. ومثلما سبق وأن قال الوفد الجزائري نحن نعتقد وما زلنا نعتقد أن الأسباب الأساسية والحقيقية التي تمنعنا من المضي قُدماً في نشاطنا بالمؤتمر هي أسباب سياسية. ولا نعتقد أن إصلاحات شكلية لقواعد عمل المؤتمر يمكنها أن تساعدنا على إيجاد الحلول، ربما تساعدنا على أن نقفز على الحقائق ولكن لما نأتي للمسائل الجوهرية لمعالجتها سنعود ونواجه نفس المشاكل مرة أخرى. لهذا، السيد الرئيس، ينبغي لأي دراسة وأي معالجة للمؤتمر أن تُطرح في شكل إطارها العام وهي حالة الانسداد التي يواجهها نزع السلاح النووي متعدد الأطراف، وما مؤتمر نزع السلاح إلا جزء من هذه الإشكالية. وإذا أردنا أن نتطرق إلى هذا الموضوع فينبغي أن نعالج هذا الموضوع في المؤتمر ونعالج الأسباب التي تمنعنا من التقدم في عملية نزع السلاح النووي.

بالنسبة لما جاء في مقترحات بعض الوفود، لا سيما فيما يخص قاعدة توافق الآراء، نحن مُصرون على أن هناك تحوّلاً إيجابياً كبيراً في رؤية بعض الوفود لمسألة توافق الآراء، وعلى أنه لا ينبغي أن نستعملها بصفة مفرطة. أقول هذا لأنني ربما أشارك في أشغال المؤتمر منذ سنة ٢٠٠٤، باستثناء سنتين، أي حوالي سبع سنوات في مؤتمر نزع السلاح منذ سنة ٢٠٠٤، كنت أرى هنا كيف كانت الأغلبية والأقلية في المؤتمر وما هي المقترحات التي كانت موجودة ومن

كان يعارض ومن كان يؤيّد، وكانت دائماً الوفود التي تعارض المقترحات الموجودة تستند إلى قاعدة توافق الآراء على أساس أنها حق لكل الدول. الآن نحن مسرورون لأننا نلاحظ أن هناك نوعاً من التطور الإيجابي في رؤية الوفود لهذه القاعدة ونتمنى أن تنطبق هذه الروح الإيجابية على كل المسائل المطروحة أمام مؤتمر نزع السلاح لا على مسألة واحدة بذاتها فقط.

هناك أيضاً مسألة أُدرجت وهي أن هناك ربما من يرى أن رئيس المؤتمر ينبغي أن يُختار أو أن يُنتخب بدلاً من أن يكون بصفة دورية مثلما هو المعمول به. في الحقيقة من خلال تجربتنا في المؤتمر لم نر أن هناك أي رئيس للمؤتمر لم يستطع أن يؤدي مهامه باعتبار أن وفده كان صغيراً، بل كان هناك التزام كبير من كل رؤساء المؤتمر المتتالين بأداء مهامهم خاصة وأن مهمة رئيس المؤتمر هي بالأساس مهمة تنسيق أكثر منها مهمة رئاسة فعلية. لهذا نحن نرى بأن صفة الرئاسة الدورية المتتالية هي تكريس لقاعدة تساوي الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة ونتمنى أن يستمر العمل بها حتى تُتاح الفرصة لكل عضو في المؤتمر لأن يخدم المجموعة الدولية في هذا الموضوع، مواضيع نزع السلاح.

هناك أيضاً مسألة توسعة عضوية المؤتمر، نحن في مجموعة الـ ٢١، ولا أتكلم باسم مجموعة الـ ٢١ ولكن أعرب عن موقف الجزائر في إطار مجموعة الـ ٢١ نرى بأن هذه المسألة يجب أن تُعالَج حتى نستطيع أن نعطي ديمقراطية أكثر لهذه المؤسسة في إطار دمقرطة المؤسسات الدولية، وفي نفس الوقت في انتظار أن تُحل هذه المشكلة يمكن لهذه الدول أيضاً أن تساهم في أعمال المؤتمر من خلال تقديم تصوراتها وأوراق عملها ومداخلاتها حول كل المواضيع ولا تمنع بصفتها مراقباً في المؤتمر من أن تشارك في أشغال المؤتمر بنفس الطريقة التي تشارك بها الدول الأطراف في انتظار أن تُحل مسألة توسعة العضوية.

وبالنسبة لموضوع مشاركة المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في أشغال المؤتمر، في الحقيقة في الأسابيع الأخيرة القليلة شاركنا في أشغال فريق العمل الموسّع الخاص بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة وكانت هناك تجربة ثرية لمسنا من خلالها التزاماً ومساهمةً قيّمةً من المجتمع المدني ومن المنظمات غير الحكومية ونحن لا نفهم لماذا لا نستطيع هنا في المؤتمر أن نفتح الأبواب والنوافذ حتى نستطيع أن نستمع لهذه المساهمات التي قد تنيرنا وقد تعطينا تصورات أخرى أكثر وضوحاً حول مسائل نزع السلاح النووي خاصة وأن المجتمع المدني في كل المحافل الدولية الأخرى له دور كبير باستثناء مؤتمر نزع السلاح الذي يبقى في معزل عن الدينامية التي تعمل بها كل المؤسسات الدولية، يمكننا أن نوسّع مشاركة المجتمع المدني في المؤتمر بطبيعة الحال بناءً على الدور الذي هو دوره وليس بنفس الدور الذي هو دور الحكومات ولكن نستطيع أن نفتح الأبواب لمؤتمر نزع السلاح للمنظمات غير الحكومية.

وفي الأخير، نحن نشكر سعادة سفير ألمانيا على مداخلته التي أعطت، كما قلت سعادة السيد الرئيس، نَفَساً للنقاشات وحفّزت النقاشات ونريد أن نقول مثل ما قال منسق

مجموعة الـ ٢١ وزميلي من مصر وكوبا أن الكلمة هي أولاً كلمة توافقية في مجموعة الـ ٢١ تعكس نوع من التوافق في الآراء بالنسبة لأعضاء المجموعة مع الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة كل الدول، هناك أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهناك دول غير أطراف فيها، وبالتالي هذه الكلمة هي في آن واحد تُعبّر عن توافق الآراء في إطار المجموعة وثانياً هي لا تُعبّر بأي شكل كان عن تراجع وفود الدول الأطراف في المجموعة والأطراف في المعاهدة عن التزاماتها التي اتخذتها في إطار المعاهدة وفي إطار كل المواثيق الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن هذا هو واقع الحال.

وفي هذه الجلسة، أُتيحت لبعض الوفود الفرصة لإبداء آرائها ومواقفها إزاء المسألة الهامة المتمثلة في تنشيط مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن المسائل المتعلقة بالمؤتمر. وقد أجرينا مناقشة مفيدة جدا بشأن هذه المسألة. وشددت بعض الوفود على أن الإرادة السياسية ستظل هي المشكلة الرئيسية لعمل المؤتمر، بينما ذكرت بعض الوفود الأخرى أن المسألة الإجرائية هي إحدى الصعوبات الرئيسية. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن حيث أن المؤتمر جزء من آلية نزع السلاح التي أنشأتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فإن أي جهد يرمي إلى تنشيط المؤتمر ينبغي القيام به من خلال جلسة استثنائية تالية (الرابعة).

وأعربت عدة وفود عن آرائها بشأن توسيع عضوية المؤتمر. وشددت الوفود أيضا على مشاركة المجتمع المدني في عمل المؤتمر.

وقبل الختام، أود أن أبلغكم بخطتي للأيام المقبلة. سأواصل مشاوراتي المكثفة مع المجموعات الإقليمية هذا الأسبوع، وبناء على نتائج هذه المشاورات، سيتم إبلاغ جميع الأعضاء وفقا لذلك. وسوف نعقد جلسة عامة صباح يوم الثلاثاء، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، حيث سيستضيف المؤتمر وفدا رفيع المستوى يضم وزير الخارجية في وزارة الخارجية الهندية. وسوف تتاح الفرصة أيضا لكي تتحدث الوفود الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالتصويت في مؤتمر نزع السلاح.

وسوف نخصص يوم الجمعة المقبل، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، للجلسة العامة الأخيرة خلال رئاسة جمهورية إيران الإسلامية على أمل النظر في إجراء مناقشة توافقية أو في الإحاطة التي سأقدمها بشأن مستجدات حالة أعمال المؤتمر.

وبهذا يُختتم عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء المقبل، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.